النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد رقم ٣٨ | تموز ٢٠١٠ | www.if.org.lb

حتى لا تذهب الفرصة الذهبية

عندما أكرر في أكثر من مناسبة أن لبنان أمام "فرصة ذهبية" للانطلاق اقتصاديا واستعادة موقعه الريادي الاقليمي، لا أكون أبالغ، أو لا أكون أستخدم تعبيراً انشائياً فارغاً ومجانياً.

فكل المؤشرات تدل على اداء مميز للاقتصاد اللبناني، فيما الاقتصادات الأخرى تشهد أوقاتاً عصيبة.

غير ان "الفرصة" التي توفرها للبنان هذه المعطيات، هي فرصة لا تدوم الى الأبد، بل هي تمر أمامنا فحسب، وما علينا سوى أن نحسن رصدها ثم اقتناصها والافادة منها في الوقت المناسب. بالاصلاحات طبعاً. الاصلاحات التي تعالج مكامن الخلل في اقتصادنا، وتفتح آفاق النمو والتنمية. بالاصلاحات التي تطوّر البنى التحتية، وتفعّل الادارة وتسرّع عملها، وتبني القدرات، وتحسّن مناخ الأعمال والاستثمار، وتعصرن القوانين، وتحفّز القطاع الخاص وأصحاب المبادرات، وتشجّع القطاعات الواعدة، وتعزز التنافسية، وتطمئن الجهات المانحة الى أن مساعداتها تذهب في الاتجاه الصحيح.

وفي هذا السياق، حرصنا على أن يجسّد مشروع موازنة ٢٠١٠ النظرة الاقتصادية للحكومة، والأولوية التي توليها لأولويات الناس، وذلك من خلال زيادة الانفاق على تطوير البنى التحتية، وتحفيز الاستثمار المجدي الذي تستفيد منه شرائح المجتمع ويوفّر فرص عمل.

انها خطوة أولى، ستتبعها خطوات أخرى لتحسين بيئة الاستثمار. ولا شكّ في أن الاصلاحات التي تعمل عليها وزارة المال لتسهيل الاجراءات الجمركية ولاعتماد التصريح الضريبي الالكتروني، تندرج في هذا الاطار. وستستتبع هذه الخطوات بالتحضير لموازنة ٢٠١١ التي سنعمل على انجازها ضمن المهل الدستورية، والتي ستكون مكمّلة للنظرة الاقتصادية التي بدأنا تطبيقها من خلال ترشيد الانفاق، وتوجيهه نحو ما يضمن فاعلية نتائجه، وزيادة الايرادات عبر تفعيل جبايتها، مع العمل قدر الامكان على تفادي تحميل المواطنين أعباء اضافية.

كما اننا مستمرون في العمل على تنفيذ الاصلاحات التي ترشّق الادارة المالية، وتزيد فاعليتها، وتوفّر لها الحد الأقصى من الشفافية، ووتتيح الاستمرار في مسار الحد من العجز، وخفض نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي.

ومن دون هذه الاصلاحات، سنتذكر بعد مدة أن الفرصة كانت من ذهب، وأنها، يا للأسف... ذهبت مع الريح.

ريّا الحسن
وزيرة المالية

الحدّ من الاستنساب بوضع جدول أسعار موحد بالتعاون مع البلديات ونقابة المهندسين

تطمين وزاري في شأن التخمين العقاري

الوزيرة الحسن خلال تفقدها الدوائر العقارية

يبدو أن مشكلة الاستنسابية في التخمين العقاري على طريق الحل والمعالجة، اذ أن وزيرة المال ريّا الحسن اثارت الموضوع في أكثر من اطلالة علنية واعلامية لها، آخرها زيارتها المفاجئة لمديرية الشؤون العقارية في بيروت في ١٨ حزيران الفائت.

ولاحظت الوزيرة الحسن في مؤتمر صحافي عقدته خلال هذه الزيارة أن "ثمة قدراً كبيراً من الاستنسابية في مجال التخمين العقاري". وأضافت "قد لا تكون المسؤولية محصورة فقط بالدوائر بل ربما أيضا قد تكون المشكلة في الاجراءات المعتمدة". وقالت "نريد وضع حد لهذه الاستنسابية، فالتخمينات يجب أن تتم وفق جدول أسعار واضح، وهذا الأمر سنبدأ العمل عليه معه البلديات ومع نقابة المهندسين".

وفي اليوم نفسه، كان السيد نبيل يموت، مستشار الوزيرة، يتحدث في ندوة عن نمو القطاع العقاري، ممثلاً الوزيرة، فكرر الاشارة الى هذا الموضوع، اذ أعلن أن "وزارة المال عازمة على وضع جدول أسعار موحد يعتمد من قبل مختلف إدارات الدولة كأساس لاحتساب الرسوم والضرائب العقارية كافة، وذلك بالتعاون مع البلديات ونقابة المهندسين". وأوضح أن "أهمية وضع جدول أسعار موحد تكمن في الحد من الإستنسابية في التخمين العقاري وما قد يستتبع ذلك من الأمور".

وأشار يموت الى أن "وزارة المال وبهدف تخفيف الأعباء على صغار المالكين زادت قيمة تنزيل سكن المالك من ٦ ملايين إلى تسعة ملايين، بحيث أصبحت كل شقة تعادل قيمتها التأجيرية ٥٠٠ دولار شهريا ويشغلها مالكها معفاة من ضريبة الأملاك المبنية".

واستوضحت "حديث المالية" مصدراً في الوزارة معنياً بالشأن العقاري، فشرح أن "الوزارة ستتعاون مع البلديات لتخمين الأراضي الواقعة ضمن نطاقها، في حين ستتعاون لهذا الغرض في المدن الكبرى الرئيسية مع نقابات المهندسين".

وأضاف "اذا افترضنا أن ثمة نحو ألف بلدية، فهذا يعني أننا سرّعنا عملية التخمين، اذ بدلاً من أن تتولاه لجنة، ستتولاه ١٠٠٠ لجنة".

وتابع "اعتماد هذه التخمينات يتطلب تعديل المرسوم الوارد في المادة ٤٢ من موازنة ١٩٩٨ ولم يتم اقراره".

في هذا العدد أيضاً

تعميم موازنة ٢٠١١: خريطة طريق الى التطوير ٢
اصلاحات قريبة للضريبة ٤
"نجم ٢"...نظام جمركي ينقذ أعمدة بعلبك! ٦
المشاركون في لقاءات الكوادر العليا في الإدارة: مفيدة للاطلاع والتواصل ١٠

تصدر عن:
معهد باسل فليحان المالية
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

وأضاف شربل "كذلك تم التركيز على الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي بالتخفيف من عبء خدمة الدين العام وتخفيض العجز الكلي للموازنة، وعلى وضع برنامج للاستثمار والإنفاق العام على المدى المتوسط، يحدد الإطار العام للموازنة وفقا للسياسات الاقتصادية العامة". وأشار أيضاً الى أن التعميم يركز على "تطوير عملية إعداد الموازنة بما يؤدي إلى زيادة الشفافية في إدارتها وتحسين التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإيرادات والنفقات".

وتابع شربل قائلاً إن "تعميم مشروع موازنة ٢٠١٠ طلب من الإدارات إعداد توقعات مالية متوسطة الأمد (٣ سنوات) وزودت وزارة المال الإدارات جدولاً يتضمن توقعاتها لثلاث سنوات ٢٠١٠– ٢٠١٢ في النفقات والإيرادات، أما تعميم مشروع ٢٠١١ فشدد على ضرورة الالتزام بسقوف هذه التوقعات فتم تعديل جدول العام ٢٠١٠ بحيث أضيف إليه العام ٢٠١٣ (مدى متوسط ٢٠١١–٢٠١٣) مستخدماً التوقعات السابقة نفسها في افتراض معدل نمو حقيقي يبلغ ٤٪ ومعدل نمو اسمي يبلغ ٧,١ للعام ٢٠١١".

وعلى الصعيد التقني، لفت شربل الى أنه "تم اختصار بعض الأمور التي لا تؤثر في إعداد مشروع الموازنة وتوضيح أمور أخرى تساعد على مزيد من الشفافية".

وقال "في تعميم ٢٠١١ طلب من الإدارات إعداد برنامج توقعات المدفوعات لكي يتسنى لإدارة السيولة تأمين السيولة المطلوبة في الوقت المحدد".

ويتم ذلك من خلال جدولة الانفاق المرتقب لتفصيل مشروع الموازنة السنوية على اساس شهري، اذ يطلب من الادارات العامة في خلال ١٥ يوما من تاريخ اقرار مجلس الوزراء مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة

الوزيرة الحسن تتوسط بيفاني وجوزيان سعد والياس شربل

ملء نموذج جدولة النفقات المعتمد لتفصيل مشروع الموازنة السنوية على اساس شهري وإرساله إلى مديرية الخزينة – دائرة ادارة السيولة النقدية في وزارة المال، على ان يتم تزويد هذه الدائرة قبل ١٥ يوماً من بداية كل فصل بالتعديلات التي قد تطرأ على هذا البرنامج، وذلك بهدف تأمين ادارة سليمة للسيولة النقدية وأكثر فاعلية مما يساعد على تخفيض حجم الدين العام.

وشرح شربل أن "أحد عناصر تطوير الموازنة هو تحديد كلفة الوحدة لبعض النفقات التشغيلية لجميع الوزارات، وذلك بعد استعراض المقترحات المقدمة من قبلها".

كذلك شدد شربل على أهمية "إلغاء التدوير في ما خص النفقات الجارية".

وفي هذا الاطار، أوضحت مديرة الموازنة ومراقبة النفقات بالتكليف جوزيان سعد، أن الاشكالية بالنسبة الى تدوير الاعتمادات تكمن في أنه يتعارض مع مبدأ السنوية (المادة ١١٤ من قانون المحاسبة العمومية تشكل انحرافاً في ادارة الموازنة وتعدياً في بعض الحالات على المادتين ٨٤ و ٨٥ من الدستور من خلال قرار وزاري يسمح بزيادة نفقات السنة المعنية دون وضع أي قانون جديد).

ويؤدي التدوير، بحسب سعد، إلى تغيير في محتوى قانون الموازنة، اذ يزيد اجمالي النفقات من خلال إدراج اعتمادات ملحوظة في قانون موازنة سابق، وهذا ما يؤثر على توازن الموازنة، وعلى حاجات الخزينة للسنة المعنية.

كذلك يؤثر التدوير على شفافية ادارة الموازنة (هل تؤخذ في الاعتبار السنة التي عقدت فيها النفقة ام السنة التي تم فيها صرف النفقة).

من هنا، اوضحت سعد أن وزارة المال اقترحت وضع تاريخ محدد (٣١ تشرين الأول) يعتبر حداً اقصى لحجز النفقات الجارية، وان يتم الغاء الاعتمادات المحجوزة وغير المصروفة خلال العام الملحوظة فيه، وان يعاد حجزها وصرفها بالأولوية في العام التالي.

وأكدت سعد أن ذلك "لا يؤثر على حقوق الدائنين اذ انه خلال صرف النفقة سيتم حجز هذه النفقات بالأولوية في السنة التي سيتم خلالها الدفع".

سقوف الموازنة

بحسب مديرة الموازنة ومراقبة النفقات بالتكليف جوزيان سعد، لكل ادارة ان تلتزم تحضير موازنتها ضمن السقف المعطى لها على ان تؤمن النفقات الثابتة في الدرجة الاولى وما يتبقى من اعتمادات يتاح للادارة توزيعها حسب اولوياتها.

وفي هذا الاطار ينبغي على الوزارة:

- توزيع الاعتمادات ضمن السقف
- تأمين جميع النفقات الثابتة (رواتب واجور، ايجارات، اشتراكات...)
- ما يتبقى من اعتمادات توزع حسب الاولويات
- وضع تقديراتها لفترة ثلاث سنوات تعكس رؤيتها واهدافها المستقبلية آخذة في الاعتبار المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في التوقعات المالية المتوسطة الامد التي يتضمنها تعميم الموازنة لكي تنسجم هذه التقديرات مع ما تعده وزارة المالية.

هذه التدابير تساعد الوزارات على تحديد اولوياتها والانتقال التدريجي من التحضير التلقائي للموازنة إلى تحضير مرتكز إلى الأولويات والى الانفاق الاكثر فاعلية.

ومن ناحية اخرى، لا تعود فترة المفاوضات بين وزارة المال والوزارات المعنية تستغرق وقتاً كبير لأن عمل مديرية الموازنة ينحصر في:

١. مدى تقيد الوزارة بالسقف المعطى لها
٢. تأمينها النفقات الثابتة.

ويشكل هذا الامر احدى الخطوات الاصلاحية في مجال تحضير الموازنة وادارتها الذي من شأنه ان ينعكس ايجاباً على مستوى ضبط الانفاق وتحسين فاعليته ومردوديته وتعزيز الايرادات من خلال تحسين الجباية.

كيف تعد الوزارة المعنية موازنتها انسجاماً مع تعميم مشروع الموازنة؟

تشدد مديرة الموازنة ومراقبة النفقات بالتكليف جوزيان سعد على ضرورة الانطلاق من النفقات المنفذة فعليا في السنة الماضية.

النفقات الجارية (الجزء الأول):

- **وضع الارقام المرتقبة فعليا للرواتب والتعويضات المرتبطة بها (من دون تطبيق أي نسبة زيادة)،**
- **وضع الارقام الحقيقية للايجارات (من دون تطبيق أي نسبة زيادة)،**
- **ما يتبقى من اعتمادات الجزء الأول السقف الاعلى المسموح زيادته ٣٪ كحد أقصى هو نسبة التضخم المرتقبة لعام ٢٠١١.**

النفقات الاستثمارية (الجزء الثاني "أ"):

- **التجهيزات والصيانة تطبق عليها نسبة التضخم المرتقبة لعام ٢٠١١ والبالغة ٣٪.**
- **بالنسبة الى الإنشاءات قيد التنفيذ، في الإمكان تطبيق معدل النمو الاسمي ٧,١٪ المرتقب في مشروع موازنة العام ٢٠١١، بهدف المحافظة على النفقات الاستثمارية بالنسبة الى حجم الاقتصاد.**

النفقات الاستثمارية (الجزء الثاني "ب"):

- **يجب وضع الارقام المقررة مع امكان تعديلها لجهة ارجائها أو الغائها وفقاً لطاقة الادارة على التنفيذ وأولويات الوزارة.**

الياس شربل شرح لـ"حديث المالية" الجديد فيه

تعميم موازنة ٢٠١١: خريطة طريق الى التطوير

جانب من الحضور في لقاء موازنة ٢٠١١

فيما كان مجلس الوزراء لا يزال منهمكاً في مناقشة مشروع موازنة ٢٠١٠، أطلقت وزيرة المال ريّا الحسن التعميم الى الادارات العامة في شأن إعداد مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام ٢٠١١، لا لكي يكون "مجرد حبر على ورق"، بل ليشكّل "دليلاً للادارت العامة في عملية اعداد موازناتها، وخريطة طريق للوصول الى تطوير عملية اعداد الموازنة العامة، لكي تتم وفق أفضل الممارسات والأساليب المتبعة"، على ما أعلنت خلال لقاء لشرح هذا التعميم حضره مدير المالية العام ألان بيفاني وعدد من المديرين العامين والمسؤولين عن اعداد الموازنات في الادارات الحكومية.

واذ أبدت الوزيرة الحسن حرصها على "أن تكون موازنة ٢٠١١، موازنة واقعية وشفافة وهادفة إلى تحقيق أولويات الناس والتي تشكّل أولويات الحكومة في بيانها الوزاري"، فهي أبرزت أن "مشروع موازنة ٢٠١١ يهدف، كما مشروع موازنة ٢٠١٠، الى الحفاظ على الاستقرار المالي، من خلال تحقيق ميزان أولي ايجابي، والى توفير الاعتمادات اللازمة والموارد المالية الضرورية للأولويات الاستراتيجية، ومنها مثلاً مواصلة تطوير البنية التحتية في مجال الكهرباء، وتحديداً تحسين التوزيع وتفعيله".

وشرح مستشار وزيرة المال لشؤون الموازنة وعقد النفقات الياس شربل لـ"حديث المالية" ابرز النقاط التي تميز تعميم مشروع موازنة ٢٠١٠ عن تعميم مشروع موازنة ٢٠١١، الذي أصدرته وزيرة المال ريّا الحسن في أيار الفائت.

وقال شربل في هذا السياق إن "مقدمة تعميم مشروع موازنة ٢٠١٠ ركزت على مؤتمر باريس ٣ وما تحقق من نتائج على صعيد مساعدات الدول المانحة وفي القطاع الاجتماعي والقطاع الاقتصادي والمالي، في حين أن مقدمة تعميم مشروع موازنة العام ٢٠١١ ركزت على أولويات البيان الوزاري لحكومة الإنماء والتطوير والذي اعتبر أولويات الناس أولويات الحكومة".

ونص التعميم على أن "موازنة واقعية وشفافة وهادفة إلى تحقيق أولويات الناس والتي تشكّل أولويات الحكومة في بيانها الوزاري، هي إشارة واضحة للمواطنين والمجتمع الدولي الذي تعهد مساعدة لبنان، وتعبّر عن إرادة الحكومة للعمل".

يساهم في التحول من المساعدات المخصصة لمشاريع الى المساعدات لدعم الموازنة

برنامج PEFA أداة إصلاح: ٣١ مؤشراً لقياس اداء المالية العامة

مشروع "الإنفاق العام والمسؤولية المالية Public Expenditure and Financial Accountability (PEFA)" الذي استضاف معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ورشة عمل عنه، يهدف إلى قياس أداء إدارة المالية العامة وإلى مقارنة المعايير المحلية بالمعايير الدولية المتّبعة.

وبحسب مدير المالية العام ألان بيفاني، يتضمن قياس اداء الادارة من خلال هذا البرنامج وضع تقرير أوّلي حول أداء الإدارة في مديرية المالية العامة وفقاً لمنهجية عمل PEFA، التي تشمل مجموعة من المؤشرات على اساس المعايير الدولية، ووضع علامات على هذه المؤشرات.

ولهذا الغرض، وضع ٣١ مؤشرا للقياس في اطار هذا البرنامج، من بين عناوينها الرئيسية صدقية الموازنة وشموليتها وشفافيتها.

ويساهم PEFA في تسهيل الحوار والتواصل حول ادارة المالية العامة بين الحكومة والجهات المانحة، ويشكل اداة لمساعدة الجهات المانحة على التأكد من أن كل الشروط لبرنامج دعم الموازنة قد استوفيت. وفي موازاة مساهمته في دعم الاصلاح في الادارة العامة المالية، فان هذا البرنامج يرمي الى تحضير الحكومة اللبنانية للتحول من مرحلة المساعدات الخارجية لمشاريع محددة الى مرحلة المساعدات لدعم الموازنة مباشرة.

مذكرة تفاهم مع ايطاليا في مجال الصفقات العامة

وقعت وزيرة المال ريّا الحسن مع السفير الايطالي غبريال كيكيا في أيار الفائت مذكّرة تفاهم بين البلدين في شأن "برنامج بناء القدرات حول الصفقات العامة".

وبموجب الاتفاقية، تقدّم الحكومة الإيطالية إلى وزارة المال، منحة قدرها ٣٣٢ ألف يورو، على أن يتولى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي تسلّم المساهمة وإدارتها، بالتعاون مع مكتب التعاون التنموي في السفارة الايطالية. كذلك ستضع الحكومة الايطالية في تصرف وزارة المال دعماً فنياً بقيمة ١٢٠ ألف يورو لتنفيذ المشروع. وتهدف الاتفاقية إلى "إرساء إطار تعاون مشترك للمساهمة بفاعلية في تنفيذ مشروع غايته تعزيز قدرات موظفي الإدارات العامة في لبنان وذلك من أجل إدارة فضلى لمهام الصفقات العامة على المستوى العملي"، عبر توفير "التدريب المتخصص و"الأدوات التدريبية ذات الجودة العالية"، سعياً الى "بناء قدرات موظفي ومدربي المعهد المالي مما يمكنهم من نقل المعرفة المتطورة".

- صوراً طبق الأصل عن التصاريح والمستندات والبيانات التي سبق تقديمها،
- صوراً طبق الأصل عن إعلامات التعديل وكافة المستندات الصادرة عن الإدارة الضريبية بشأن الضرائب والرسوم التي تم التكليف بها،
- إيضاحات عن الأسس التي بنت الإدارة على أساسها التكليف بالضريبة.

ولا يمكن للإدارة الضريبية البوح بالمعلومات المتوافرة إلا إلى الجهات الآتية:

- موظفي الإدارة الضريبية ومدير المالية العام ووزير المالية، في سياق قيامهم بمهامه الرسمية،
- النيابات العامة وديوان المحاسبة أو المحاكم بناء على قرارات صادرة عنها،
- الإدارات الضريبية التابعة لدول أجنبية تنفيذاً لمعاهدات دولية،
- دوائر مراقبة التحقق أو التحصيل في وزارة المالية أو التفتيش المالي في سياق قيام هذه الدوائر بمهامها الرسمية،
- لأية جهة شرط وجود موافقة مسبقة خطية من المكلف.

وفي ما يتعلق **بتبليغ المكلفين بالضريبة**، فقد كان موضوع المادتين ٢٧ و ٢٨ من القانون والمواد ٢٦ إلى ٣٠ من المرسوم، وفيها:

- يبلغ المكلف في محل إقامته المختار المصرح عنه للإدارة الضريبية،
- عليه أن يعلمها بعنوانه الجديد في حال تغييره، وإلا يكون التبليغ قانونياً عند إرساله إلى آخر عنوان مصرح عنه،
- لا يحق للإدارة الضريبية تعديل عنوان المكلف إلا بموجب موافقة خطية من قبله،
- بالنسبة للشخص المكتوم المجهول الإقامة يتم التبليغ بالنشر في جريدتين محليتين وعلى الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية. يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة في حال عدم مراجعة المكلف الوحدة المختصة خلال مهلة ٣٠ يوماً من تاريخ النشر.
- عند عدم وجود أي من الأشخاص الذين يمكن تبليغهم، على الموظف المولج بالتبليغ أن يترك في مكان التبليغ مستنداً يحدد فيه تاريخ حضوره في المرة الثانية.
- في حال عدم وجود المكلف في المرة الثانية، يترك الموظف المكلف بالتبليغ مستنداً يشير فيه إلى الواقعة وتبادر الإدارة الضريبية إلى إصدار قرار بالتبليغ لصقاً على باب مكان تبليغ المكلف المعني، وينشر هذا الإعلام في جريدتين محليتين وعلى الموقع الالكتروني الخاص بوزارة المالية في حال عدم مراجعة المكلف للإدارة الضريبية خلال مهلة ٣٠ يوماً من تاريخ النشر، يعتبر مستند التبليغ مبلغاً بصورة صحيحة عند انتهاء هذه المهلة.
- في حال رفض الشخص الطبيعي أو المعنوي التبليغ، على الموظف المولج بالتبليغ أن يدوّن واقعة الرفض وتاريخها على المستند المطلوب إبلاغه مع توقيعه، وان يعيد هذا المستند إلى مصدره، وأن يعلم المكلف بعنوان هذا المصدر ويعتبر عندها التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة اعتباراً من تاريخ الرفض.
- في الحالات التي تكون فيها الإدارة الضريبية ملزمة بإصدار جداول تكليف أساسية يتم النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وعلى الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية ويعتبر المكلف مبلغاً اعتباراً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية.

أما **تمديد مهلة تصريح المكلف**، والذي نصت عليه المادة ٣٩ من القانون، فقد تناولته المواد ٣١ إلى ٣٥ من المرسوم، على النحو الآتي:

- في حال وجود أسباب جوهرية تستوجب التمديد، يحقّ للمكلف الخاضع لنظام التكليف الذاتي بالضريبة، الطلب من الإدارة الضريبية المختصة تمديد مهلة تقديم تصريحه شهراً واحداً كحد أقصى، وتبقى غرامة التأخير في التسديد سارية،
- تعتبر من الأسباب الجوهرية:
  ١. الأسباب الصحية الجدية، التي تستدعي الدخول إلى المستشفى، بالنسبة للشخص الطبيعي،
  ٢. فقدان أو تلف المستندات والسجلات المحاسبية الضرورية لتقديم التصريح والناتج عن سبب خارج عن إرادة المكلف كالكوارث الطبيعية أو الحريق أو السرقة،
  ٣. العطل الطارئ في نظام المكننة، شرط أن يكون هذا العطل إستثنائياً ويمكن إثباته بتقارير صادرة عن ذوي الإختصاص
- على المكلف التقدم بطلب التمديد قبل انتهاء المهلة القانونية بمدة لا تقل عن عشرة أيام،
- تدرس الإدارة طلب التمديد وتبت فيه قبل انتهاء المهلة الأساسية بمدة لا تقل عن خمسة أيام،
- يعتبر سكوت الإدارة بمثابة رفض ضمني،
- لا يحق للمكلف الاعتراض على قرار الإدارة الضمني أو الصريح القاضي برفض طلب التمديد، في حال عدم تقديم التصريح ضمن المهلة الممددة من قبل الإدارة تسري غرامة التأخير في التصريح من تاريخ انتهاء المهلة.

المادة ٤٠ من القانون (المواد ٣٦ إلى ٤٠ من المرسوم):

يحق للمكلف الخاضع لنظام التكليف الذاتي

- بالضريبة، أن يقدم تعديلاً لتصريحه السابق يبين فيه الخطأ أو الإغفال الذي اكتشفه، على أن يتم التعديل بتاريخ سابق لتاريخ صدور أمر مهمة التدقيق أو إعلام الاسترداد، وذلك عن الفترة أو الفترات الضريبية المشمولة بأمر المهمة أو التي يعود إليها طلب الاسترداد، وكذلك الفترات السابقة لها على اعتبار أن تعديلها يرتبط بالفترات الضريبية موضوع أمرالمهمة أو طلب الاسترداد،
- لا تتوجب غرامة على تعديل التصريح ضمن الشروط التالية:
  - بالنسبة للتصريح السنوي: ضمن ٣ أشهر وأن لا ينتج عن هذا التعديل ضريبة غضافية تتجاوز ١٠٪ من قيمة الضريبة بعد التعديل
  - بالنسبة لبقية التصاريح: ضمن ٣٠ يوماً وأن لا ينتج عن هذا التعديل ضريبة إضافية تتجاوز ١٠٪ من قيمة الضريبة بعد التعديل
- في حال عدم احترام هذه الشروط تفرض غرامة المادة ١١٠ من القانون،
- تضاف غرامة التحصيل التي تسري ابتداءً من انتهاء مهلة تأدية الضريبة وتحتسب على مجموع الضرائب وغرامات التحقق، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً،
- إذا نتج عن التعديل ضريبة اقل منما هو متوجب قانوناً، يحق للمكلف أن يطلب استرداد فائض الضريبة المسددة عملاً بأحكام المادة ٥٤ من القانون،
- في حال عدم تقديم المكلف طلب استرداد، على الإدارة أن ترد الفائض تلقائياً عند اكتشافه عملاً بأحكام المادة ٥٤ من القانون.

في العدد المقبل:
المواد المتبقية من المرسوم ٢٤٨٨

المعهد المالي والاسكوا يصدران دليلاً مرجعياً لأفضل الممارسات في ادارة المالية العامة

كانت "الندوة الإقليمية" التي نظمتها الاسكوا بالتعاون مع وزارة المال في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بعنوان "اصلاح المالية العامة: خيرطة طريق نحو التحديث والحوكمة"، مناسبة لإطلاق الدليل المرجعي الذي اصدرته الاسكوا بعنوان "التوجهات الحديثة والممارسات النموذجية في ادارة المالية العامة"؟

وتحدث في الندوة كل من وزيرة المال ريّا الحسن ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بدر عمر الدفع وشارك في النقاش كل من مدير مركز الشرق الأوسط للمساعدة التقنية في البنك الدولي سعادة الشامي، ورئيس قسم القضايا الطارئة والنزاعات في الاسكوا طارق علمي، والناشطة في المجتمع المدني المديرة العامة للاتحاد العام للمعوقين جسدياً سيلفانا اللقيس، مديرة المعهد المالي لمياء مبيض البساط، وأدارت الندوة كوثر دارة التي عملت كمنسقة برامج المالية العامة؟

وشدد الدفع على أن "المالية العامة، وبالأخص إدارة المالية العامة، هي إحدى الركائز الأساسية للتطوير الإداري والمؤسسي الحديث، إذ انها تمكن المؤسسات العامة من التوصّل إلى الأهداف التنموية وتساعد على إرساء الشفافية والفاعلية في القطاع العام؟ كما هي إحدى الركائز للتطوير الاجتماعي والاقتصادي في ظل المنافسة العالمية وآثار العولمة على الاقتصادات الوطنية وغيرها من القضايا الناشئة"؟

غلاف الدليل

الحسن تؤكد تعديل قانون الاجراءات و"حديث المالية" تواصل عرض نصوصه التطبيقية: المرسوم ٢٤٨٨

اصلاحات قريبة للضريبة

بحث في ادخال تعديلات على قانون الاجراءات الضريبية لمعالجة الثغر

ما أشارت اليه "حديث المالية" في عددها السابق عن توجه الى تعديل بعض مواد القانون الرقم ٤٤ تاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨ (قانون الإجراءات الضريبية)، أكدته وزيرة المال ريّا الحسن أمام مجتمع الأعمال والهيئات الاقتصادية خلال لقائها ممثلي هذه الهيئات في مقر غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت في أيار الفائت.

ففي هذا اللقاء، كشفت الوزيرة الحسن للمرة الأولى أن ثمة توجهاً "لاعادة النظر في قانون الاجراءات الضريبية لأن التطبيق أظهر أن فيه شوائب".

غير ان الأمر لا يقتصر على ذلك، بل يندرج، بحسب ما أكده مصدر مسؤول في الوزارة لـ"حديث المالية"، من ضمن ورشة اصلاحية شاملة للادارة الضريبية وللتشريعات الضريبية، وهو ما عكسه قول الوزيرة أيضاً "سنعيد النظر كذلك في قانون ضريبة الدخل وسنسرع فيه لطرحه على مجلس الوزراء خلال السنة الجارية، وكذلك في الضريبة على القيمة المضافة وفي قانون رسم الطابع المالي". وتابعت "اليوم بالذات لا نستطيع التخلي عن هذا الايراد، لكني مدركة أن هذا الرسم قديم، وأنا أعدكم بأن كل الضرائب من عصر سابق يجب ان نعيد النظر فيها". وخلصت الى القول "لدينا اليوم بعثة من صندوق النقد الدولي لتقويم كل نظامنا الضريبي، وندرس امكان اعادة النظر في بعض الضرائب".

وفي انتظار هذه التعديلات التي تحدثت عنها الوزيرة، تواصل "حديث المالية" عرض القرارات والمراسيم التطبيقية المتعلقة بقانون الاجراءات الضريبية، وتتناول هذه المرة المرسوم الرقم ٢٤٨٨ تاريخ ٣/٧/٢٠٠٩.

وتناول المرسوم الرقم ٢٤٨٨ في مواده ٢ الى ٦ (المادة ٦ من القانون) **بدء سريان مفعول القوانين الضريبية**، على النحو الآتي:

- بالنسبة لسنوات الأعمال قبل العام ٢٠٠٩، تحتسب الغرامات على المخالفات المرتكبة وفقاً لقانون الإجراءات الضريبية ووفقاً للقوانين الضريبية الخاصة ويطبق الأدنى منها.
- في ما خص التكاليف الصادرة قبل العام ٢٠٠٩ وغير المدفوعة أو المدفوعة جزئياً، تتولى الوحدة الضريبية المختصة إعادة إحتساب الغرامات وفقاً لقانون الإجراءات الضريبية وتجري التنزيل اللازم في حال كانت اقل من تلك المفروضة سابقاً. وتمتنع عن فرض غرامات إضافية ينص عليها قانون الإجراءات الضريبية ولم يكن منصوصاً عليها في القوانين الضريبية الخاصة.
- تستفيد المبالغ المقسطة، التي يتم تسديدها في مواعيدها، من نسب الغرامات والفوائد الجديدة المنصوص عليها في القانون، في حال كانت هذه النسب لمصلحة المكلف، فيما خص المبالغ التي تستحق بعد نفاذ القانون.

وفي المواد ٧ الى ١٠ (المادة ٩ من القانون)، تناول المرسوم **تمديد المهل القانونية** كالآتي:

- يمكن لوزير المال، في حالات الضرورة، أن يمدد المهل القانونية بصورة عامة وشاملة لجميع المكلفين، ويشمل هذا التمديد مهل تأدية الضرائب وتقديم التصاريح والبيانات المالية وغيرها من الموجبات الضريبية.
- يقصد بحالات الضرورة، الحالات التي يتعذّر فيها على مجموعة كبيرة من المكلفين القيام بموجباتهم الضريبية ضمن المهلة القانونية وذلك لظروف موضوعية خارجة عن إرادتهم. تعتبر من حالات الضرورة:

١. صعوبة تفسير وتطبيق مفاهيم ضريبية جديدة خلال المراحل الأولى من تطبيقها
٢. الكوارث الطبيعية والظروف الأمنية الطارئة.

وفي المادة ١٦ من المرسوم، كما في البند ٥ من المادة ١٦ من القانون، ما يتعلق **بتغيير الشكل القانوني للشخص المعنوي**.

فعند تحويل شركة أشخاص إلى شركة أموال، وفي ما خص ضريبة الأملاك المبنية، يبقى الشركاء مسؤولين عن تأدية الضريبة المتوجبة عليهم من أموالهم الخاصة بالتكافل مع الشركة الجديدة.

وفي ما خص الضريبة على القيمة المضافة، تصبح شركة الأموال خاضعة حكماً للضريبة على القيمة المضافة وتحل محل شركة الأشخاص في جميع حقوقها وواجباتها تجاه الإدارة الضريبية. ولا تتوجب الضريبة على القيمة المضافة على القيمة المخمنة الجديدة لعناصر الأصول المادية والمعنوية. ويسمح للشركة الجديدة بأن تحصّل الضريبة وتمارس حق من خلال الرقم الضريبي العائد للشركة القديمة وذلك كحد أقصى لغاية نهاية الفترة الضريبية الواقعة ضمنها عملية التحويل، أو لغاية تاريخ استلامها شهادة تسجيل الشركة الجديدة لدى مديرية الضريبة على القيمة المضافة إذا حصل هذا الاستلام قبل نهاية الفترة الضريبية، على أن يجري التصريح عن هذه العمليات تحت الرقم الضريبي الجديد وفقًا لنموذج تعده وزارة المالية بهذا الخصوص. ويحق للشركات التي جرى تكليفها بالضرائب والغرامات عند تحويل شكلها القانوني ولم تقم بتسديد كامل المبالغ المتوجبة عليها نتيجة هذه التكاليف، تقديم طلب إعادة نظر إلى دائرة الاعتراض والاستئناف في مديرية الضريبة على القيمة المضافة.

أما **مسؤولية الأشخاص المعنويين**، فتطرقت اليها المادة ٢١ من القانون والمواد ١٧ إلى ١٩ من المرسوم، وفيها أن بالإضافة إلى المسؤولية الأساسية للأشخاص المعنويين، يعتبر المدير العام في الشركات المحدودة المسؤولية، ورئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام في الشركات المغفلة، مسؤولين بالتكافل والتضامن مع الشخص المعنوي وفي ما بينهم، عن الضريبة الناتجة عن عدم الإلتزام عمداً بالموجبات الضريبية بما فيها قيامهم أو موافقتهم على القيام بأعمال أدت إلى التهرب من الضريبة إذا ثبت ذلك بموجب حكم قضائي.

وتعتبر من العمليات الناتجة عن عدم الإلتزام عمداً بالموجبات الضريبية، العمليات الآتية:

- عدم اقتطاع ضريبة من المنبع وعدم تسديدها للخزينة.
- اقتطاع ضريبة من المنبع وعدم تسديدها للخزينة.
- تقديم تصاريح وعدم تسديد الضرائب المتوجبة عنها.
- عدم تقديم التصاريح وعدم التسديد.
- إصدار مستندات غير قانونية أدت إلى التهرب الضريبي.
- عدم تسديد التكاليف الضريبية.

وتم تناول **السرية المهنية** في المادة ٢٥ من القانون وفي المواد ٢٠ إلى ٢٢ من المرسوم، ومفادها أن في امكان الإدارة الضريبية أن تعطي المكلفين، بناء لطلبهم، المعلومات الآتية:

جانب من اللقاء مع قطاع التجارة الخارجية

واعتماد مبادئ الحكومة الإلكترونية المتكاملة لخدمة المتعاملين مع الإدارات العامة (تأشيرات وقيود الإدارات العامة)، والتنسيق اللوجستيي مع كافة الشركاء (إدارات المرافئ ومحطة الحاويات وشركات النقل) لضمان انسياب البضائع بسرعة وبلا عوائق".

"تبسيط إجراءات التخليص وتحديثها" هو اذاً العنوان العريض لنظام نجم ٢. واستناداً إلى شرح مستشار وزير المال للتجارة الخارجية السيّد سليم بلعة، فإنّ البضاعة المستوردة ستسلك، بحسب الإجراءات الجديدة، واحداً من أربعة مسارات:

- الخط الأخضر، ويعني الإخراج الفوري للبضاعة وإعلام الجهة المؤتمنة عليها إلكترونيًّا بانتهاء الإجراءات الجمركية وتحرير البضاعة، على أن يتم تسلم البضاعة من الجهة المؤتمنة عليها بعد إنجاز المعاملات المطلوبة لديها، ويُحفظ البيان الجمركي ومستنداته الأصليّة لدى المصرح لإبرازه عند الحاجة.
- الخط الأزرق، ويعني الإخراج الفوري للبضاعة، كما في الحالة السابقة، مع إمكانيّة إخضاع البيان بعد الإخراج للرقابة اللاحقة.
- الخط الأصفر، ويعني خضوع البيان للتدقيق المستنديّ، فيتم تعيين إلكتروني للمراقب المكلّف بتدقيق البيان الورقي ومستنداته. وبعد التدقيق يتم إما إعلام الجهة المؤتمنة على البضاعة إلكترونيًّا بانتهاء الإجراءات الجمركية، أو إحالة البيان، عند الاقتضاء المبرَّر، إلى المعاينة (أحمر). ويحفظ البيان الجمركي ومستنداته الأصليّة لدى المصرح لأبرازه عند الحاجة.
- الخط الأحمر، ويعني إخضاع البضاعة للمعاينة (كشف بالأشعّة و/أو كشف فعلي)، مع تعيين إلكتروني للكشاف. تتم مراجعة الكشاف، مع البيان الورقي ومرفقاته، لتحديد مكان الكشف وزمانه. ويجري إعلام الجهة المؤتمنة على البضاعة إلكترونيًّا بعد الانتهاء من إجراءات المعاينة. ويحفظ البيان الجمركي ومستنداته الأصليّة لدى المصرح لأبرازه عند الحاجة.

من أبرز الإصلاحات المتعلقة بالتاجر–المصرّح: الدفع الإلكتروني عبر المصارف، بحيث تجري عمليات الدفع الالكترونية عبر المصارف التجارية من خلال مواقعها على شبكة الانترنت، وذلك بإدخال رقم تسجيل البيان والمبالغ المتوجّبة، وبعد إتمام العملية، يؤشَّر البيان الجمركي إلكترونيا بعملية الدفع ورقم الإيصال الجمركي.

وبالنسبة الى طلب تسجيل البيان ورفع قيود الجهات الرسمية، يلتزم المصرّح بمندرجات البيان ويطلب تسجيله، وتتسلم الجهات الرسميّة المعنيّة بالقيد نسخة إلكترونية عن البيان الجمركي ومرفقاته، ويرفع القيد على أساس المستندات، أو بعد الكشف على عينة أو على البضاعة، ويتم إشعار المصرّح برقم تسجيل البيان وتاريخه.

ومن الاصلاحات أيضاً، تحضير البيان وربط مرفقاته إلكترونيًّا، بحيث يتم إدخال معلومات مشروع البيان، وضم نسخ إلكترونية عن البيان الورقي الموقّع والمستندات المرفقة، ويحدّد النظام الرسوم والضرائب المتوجبة،

...ومن اللقاء مع القطاع المصرفي

والتاشيرات والقيود المفروضة من الجهات الرسمية.

ومن النقاط أيضاً، تسجيل المانيفست من الناقل ووسطاء النقل، اذ يُحوِّل الناقل المانيفست الإجمالي الوارد الكترونيا ويقوم بتسجيله في نجم، ويحول وسيط النقل المانيفست التفصيلي الوارد الكترونيا لضمه إلى المانيفست الإجمالي.

باختصار، تتلخص فوائد الإجراءات الجديدة بأنها إجراءات إلكترونيّة تمامًا وبدون ورق، وبالفصل الواضح بين منطقة التاجر–المصرح ومنطقة الجمارك (تحديد المسؤولية عن التأخير)، وبتصفية الرسوم إلكترونيًّا من قبل التاجر المصرّح، وبالدفع الإلكتروني المسبق، واعتماد مبدأ الحكومة الإلكترونية المتكاملة، والاستفادة من تقنيات أسيكودا–ورلد المتطورة، وبلوجستية متكاملة لانسياب البضائع (معاينة وإخراج).

ومن التدابير الإصلاحية الأخرى، أن المستندات المرفقة المطلوبة هي المستندات المتعلقة بالإرسالية (فاتورة، بوليصة شحن، لائحة إفراد، تصريح القيمة، شهادة منشأ عند الاقتضاء)، إلخ...أمّا المستندات المتعلقة بالمصرّح المخلص أو التاجر (براءة ذمة ضمان، شهادة تسجيل مالية، صورة هوية، إذاعة تجارية، سجل تجاري، لائحة عناوين...)، فليست مطلوبة مع البيان، لأن هذه المستندات تقدم للإدارة (الجمرك أو سواه) مرة واحدة، وعند إجراء تعديل عليها. وهي مرتبطة بالرقم المالي (TIN) أو برقم المخلص الجمركي.

أما الإرساليّات الشخصية والعينات والهدايا وقطع الغيار، التي لا تزيد قيمتها عن ٥٠٠ ألف ليرة، فتمّ إعفاؤها من الرسوم والتقييدات والمعاملات كافة، بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، ويجري العمل حاليّا على اتخاذ ما يلزم من التدابير (تعديل نصوص، آليات إجرائية...) لتطبيق قرار مجلس الوزراء.

وفي ما يتعلق بالتأشيرات والتقييدات، تدرس الإدارة المختصّة البيان المحال إليها مع مرفقاته إلكترونيًا، وخلال مهلة محددة، تقرر: رفع القيد، أو رفض رفع القيد، او طلب كشف عيّنة، أو طلب إجراء كشف فعلي لدى التاجر، فيتعهد هو بعدم التصرّف بالبضاعة (بعد تحديد مكان وجودها) خلال مدّة معيّنة، وتبلّغ إدارة الجمارك ذلك إلكترونيًا، لإعطاء المعاملة مجراها.

وفي ما يتعلق بإجراءات الإخراج، حيث تكون جهة معينة غير الجمارك (شركة المرفأ أو سواها) مؤتمنة على البضائع: تسجل الجمارك إلكترونيًا إدخال البضاعة إلى الحرم الجمركي وإخراجها منه، في إطار إجراءات المانيفست (نظام "منار")، وتتولى الجهة المؤتمنة على البضاعة جميع إجراءات التفريغ والخزن والإخراج، على مسؤوليّتها، وتتحقق الجمارك إلكترونيًّا عند الإخراج (على البوابة) من إنجاز كافة الإجراءات وتحرير البضاعة، وتسَجِّل إلكترونيًّا واقعة الإخراج.

أما حيث تكون إدارة الجمارك مؤتمَنة على البضائع (كما في المطار والمصنع، مثلاً)، فتتولى إدارة الجمارك التسجيل الإلكترونيّ لعمليّة إدخال البضاعة إلى الحرم الجمركي وإخراجها منه، في إطار إجراءات المانيفست (نظام "منار")، فتقوم باستلام البضائع وتسليمها، وتشرف على جميع إجراءات التفريغ والخزن والإخراج، وتتحقق إلكترونيًّا عند الإخراج (على البوابة) من إنجاز كافة الإجراءات وتحرير البضاعة، وتسجل إلكترونيًّا واقعة الإخراج.

وختاماً، فإنّ هذه الإجراءات الجديدة لن تفرض بقرارات من جهة واحدة، بل بدأت بالفعل عملية مناقشتها مع إدارة الجمارك، ومع الجهات المعنية في القطاع التجاري، ومع الإدارات الرسميّة المعنيّة، ووضع الأنظمة والبرامج المعلوماتيّة اللازمة، وتأمين الأجهزة المعلوماتية وملحقاتها، والعناصر البشرية المتخصصة، وتدريب مستعملي النظام الجديد في الجمارك والقطاع التجاري والإدارات الرسمية المعنية عليها.

١٤ عاماً على "نجم–١"

خلال النصف الثاني من التسعينات، باشرَت الجمارك اللبنانيّة برنامج إصلاح تميَّز باعتماد المعايير الدوليّة، وإدارة المخاطر، واستخدام التكنولوجيا المتطورة، ومشاركة القطاع الخاص، والاهتمام ببناء القدرات والكفاءات داخل إدارة الجمارك.

فبين العامين ١٩٩٣ و٢٠٠٩، وبحسب مستشار وزير المال للشؤون الجمركية السيّد جورج عازار، قامت إدارة الجمارك اللبنانيّ، تحت إشراف وزارة الماليّة، وبتوجيه ورعاية الحكومات المتعاقبة، بعمليّة تحديث وتطوير لإجراءات تخليص البضائع منذ تقديم البيان الجمركي إلى دفع الرسوم وإصدار إذن الإخراج. لقد كان محور هذه العملية الإصلاحية اعتماد النظام الجمركي المعلوماتي "نجم" المنبثق من نظام Asycuda الذي وضعته منظمة الأونكتاد والذي يوفّق بين مقتضيات تسهيل التجارة وتعزيز الرقابة الجمركية.

وقد سبق تطبيق نظام "نجم" في إطار العمليّة الإصلاحية مجموعة من الخطوات الإصلاحيّة أهمُّها: إعادة النظر بالرسوم التي تستوفيها إدارة الجمارك واعتماد تعريفة جمركية مبسطة وفق معايير دولية هي "تعريفة النظام المنسّق" ونموذج البيان الجمركي الموحد SAD ونظام تخليص وفق معايير دولية، وإقامة موقع للجمارك على الانترنت customs.gov.lb وتحديث قانون الجمارك في العام ٢٠٠٠ وتوفير أوّل خدمة جمركية إلكترونية عبر نظام NOOR وإيجاد قاعدة بيانات مشتركة للمكلفين TIN مع وزارة المال لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وأنظمة معلوماتية للرقابة اللاحقة، ومركز تدريب جمركي إقليمي في المعهد المالي، بالتعاون بين الجمارك اللبنانية ومنظمة الجمارك العالمية، وإقامة تواصل الكتروني مع بعض الجهات الرسمية كشركة المرفأ، ووزارة الاقتصاد، والضمان الاجتماعي.

وفي بعض المؤشرات المتعلقة بأداء "نجم"، ارتفعت نسبة الخط الأخضر خلال السنوات الخمس الأولى لتبلغ ٧٠٪، ثم استقرّت، علماً أن هذه النسبة مؤشِّرٌ على مدى تسهيل التجارة الدولية. وفي المقابل، انخفض معدل أيام التخليص من خمسة أيام إلى يومين ونصف يوم، ثم عادت مدة التخليص لترتفع مجددًا مع استقرار نسبة الخط الأخضر. وتأرجح معدّل الرسوم الفعلي خلال السنوات الـ ١٢ سنة المنصرمة بين ١٥٪ و٢٢٪، نتيجة للسياسة التعريفية المطبقة، وليس نتيجة تدابير تسهيل التجارة، مع الاشارة الى أن معدل الرسوم الفعلي هو نسبة مجموع الرسوم المحصلة خلال فترة معينة من مجموع قيم البضائع المستوردة العائدة لها.

يوازن بين الرقابة الذكية وتسهيل معاملات المواطنين والعاملين في قطاع التجارة الدولية

"نجم ٢"... نظام جمركي ينقذ أعمدة بعلبك!

- مكننة شاملة لكل المعاملات وصولاً إلى "جمارك بلا ورق"
- دفع الكتروني عبر المصارف وتواصل إلكتروني مع الإدارات العامة المعنيّة

الوزيرة الحسن خلال تفقدها مبنى الجمارك في مرفأ بيروت

١١١١: موعدٌ طَموح ومميَّز لانطلاق العمل بالنظام الجديد للتخليص الجمركي "نجم-٢". في نيسان وأيار المنصرمين، وفي أكثر من مناسبة، تحدثت وزيرة المال عن هذه المرحلة الثانية من العملية الإصلاحيّة في الجمارك، وكانت لها سلسلة لقاءات في هذا الإطار مع المعنيّين .

والاطلالة الأولى في هذا الشأن كانت من مبنى الجمارك نفسه في مرفأ بيروت، في العنبر ١٩، حيث تقع الدوائر التنفيذية للجمارك. وقد تفقدت الوزيرة العمل فيه بعد أن كانت عرجت على مقرَّي المجلس الأعلى للجمارك ومديرية الجمارك العامة، حيث اجتمعت مع المسؤولين فيهما.

وبحسب الوزيرة، فإن ورشة الإصلاحات الجديدة التي تستكمل تلك التي نفذت منذ التسعينات من القرن الفائت، تهدف الى تحقيق الأهداف الآتية:

- تحقيق التوازن في عمل إدارة الجمارك ما بين تسهيل التجارة والرقابة الذكية القائمة على إدارة المخاطر.
- الاعتماد الكامل على المكننة الشاملة لكافة المعاملات الجمركية بحيث نصل تدريجيّاً إلى ما يمكن أن نسمّيه زجمارك بلا ورقس.
- إعادة تصميم مسار عملية التخليص الجمركي بشكل يحدد بوضوح دور ومسؤوليّة كل طرف: التاجر، شركات الملاحة، إدارة الجمارك، والإدارات العامة الأخرى المعنيّة بأعمال الاستيراد والتصدير. اعتماد مبدأ الدفع الالكتروني عبر المصارف.
- اعتماد مبادئ الحكومة الإلكترونية المتكاملة لخدمة المتعاملين والإدارات العامة.
- التنسيق اللوجستي مع كافة الشركاء: إدارات المرافئ ومحطة الحاويات وشركات النقل لضمان انسياب البضائع بسرعة وبلا عوائق.

وبعد أيام، وخلال استقبالها وفداً من إدارة الجمارك بعد إحباط عملية تهريب أكثر من ١٠٢ كلغ من الكوكايين الصافي عبر مرفأ بيروت، في عمل "جبّار ونوعي"، أكدت الوزيرة الحسن أنّ هذه الخطة الإصلاحيّة "تعزز جهود الجمارك". وقالت: "من الآن إلى أوّل السنة المقبلة، سننفذ إصلاحات تقوم على مكننة جميع إجراءات التخليص الجمركي لكي تصبح شفافة وسريعة، بحيث تعزز انسياب البضائع والحركة التجارية وفي الوقت نفسه تفعّل المراقبة وتحدّ من المخالفات".

تشاور مع الجهات المعنية

وخلال لقائها الهيئات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت، كررت الحسن أن "كل الاجراءات الجمركية سيتم تبسيطها وإعادة النظر فيها". وقالت "في ١-١-٢٠١١ سيتم اطلاق عملية المكننة الشاملة في الادارة الجمركية وصولاً الى جمارك من دون ورق، والى تحسين كل إجراءات التخليص الجمركي".

ولأن هذه العملية الاصلاحية يجب أن تتم بالتشاور مع الجهات المعنية بها، شرعت الوزيرة الحسن في عقد سلسلة لقاءات مع القطاعات المعنية، فاجتمعت في الثلث الأخير من أيار الفائت، وعلى مدى يومي سبت، في معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، مع ممثلي قطاع التجارة الخارجية، ثم مع ممثلي القطاع المصرفي، لاستطلاع آرائهم ومقترحاتهم في شأن الإصلاحات الهادفة الى تبسيط إجراءات التخليص الجمركي وتحديثها.

وفاجأت الوزيرة الحسن الحضور بعرض توضيحي غير تقليدي بعنوان "الجمارك اللبنانيّة وأعمدة بعلبك". ووسط دهشة الجميع وتساؤلهم عن الرابط بين الجمارك وأعمدة بعلبك، طرحت الوزيرة الحسن مجموعة أسئلة:

- سؤال إلى موظف الجمارك: ما هو عدد البيانات الجمركية التي تعالجها إدارة الجمارك في السنة الواحدة؟ ثم أتبعت الحسن سؤالها بالجواب: نحو ٤٠٠ ألف بيان.
- سؤال إلى التاجر والمخلص الجمركي: ما هو عدد الأوراق في أجمالي البيانات الواردة إلى إدارة الجمارك خلال سنة؟ والجواب: ثمانية ملايين ورقة.
- سؤال حساب: تحتوي باكيت الورق من قياس A4 على ٥٠٠ ورقة. وتتسع كرتونة الورق من قياس A4 لـ ٥ باكيت، فإلى كم كرتونة ورق A4 تحتاج إدارة الجمارك اللبنانية لتخزين البيانات الجمركية المسجّلة لديها خلال سنة واحدة ؟ والجواب: ٣٢٠٠ كرتونة.
- سؤال هندسي: ارتفاع كرتونة A4 الواحدة يبلغ نحو ٣٠ سنتيمترًا، ولدينا ٣٢٠٠ كرتونة من أوراق البيانات الجمركية خلال عام، فإذا كدّسنا ٣٢٠٠ كرتونة عموديا كم يبلغ ارتفاعها؟ والجواب: ٩٦٠ مترا (تقريبا ١ كلم).
- سؤال سياحي: ما هو ارتفاع أعمدة بعلبك؟ والجواب: ٢٠ متراً.
- سؤال عام: ماذا لو كدّسنا أوراق البيانات الجمركية الواردة خلال عام واحد أمام أعمدة جوبيتر الستة في قلعة بعلبك؟ والجواب: تستطيع إدارة الجمارك أن تغطي أعمدة جوبيتر الستة في بعلبك من خلال أوراق البيانات الجمركية الواردة إليها في عام واحد، وبالتالي فان خمسة ألاف سنة من الحضارة يَحجُبها عام واحد من البيانات الجمركية.

وخلصت الوزيرة الحسن الى سؤال أخير: هل نحن حقًّا بحاجة إلى حكومة إلكترونيّة؟

والجواب: "إنّ قدرة إدارة الجمارك على أداء المهام الملقاة على عاتقها من تسهيل التجارة، واستيفاء الرسوم، والإحصاءات، ومكافحة التهريب، تعتمد بشكل أساسي على قدرتها على إدارة واستثمار وتحليل المعلومات الواردة إليها من مصادر متعدّدة وبأشكال مختلفة: مستندات، تصاريح، وثائق، صور، فواتير، بوالص شحن، وكاتالوغات، الخ ... هذه المعلومات ترد مباشرة عبر البيانات الجمركية أو بطرق أخرى غير مباشرة (تدقيق، تحقق، إخبار الخ ...). لذلك يتوجب علينا في إدارة الجمارك، وأيضا مع شركائنا في القطاعين الخاص والعام، تطوير وتحديث أساليب عملنا بشكل دائم لبناء أنظمة تُسهِّل أعمال المواطن أو التاجر وتمكن الإدارة من ممارسة أعمالها الرقابية بفعالية وشفافية". وشدّدت في هذا الإطار على "الحاجة إلى الحكومة الإلكترونية" مذكرة بالهدف المتمثل في الوصول إلى "جمارك بلا ورق".

وبحسب مدير الجمارك العام بالإنابة السيّد شفيق مرعي، فإن "أكثر من ١٥ ورشة عمل عقدت في إدارة الجمارك ومعهد باسل فليحان، لعرض المشروع وخطة العمل، شارك فيها أكثر من ١٠٠ من موظفي الجمارك ومن القطاع الخاص، وتم تحضير عرض للمشروع للوزراء المعنيين بالقطاع".

الاجراءات الجديدة

ووفق السيّد مرعي، تهدف إعادة النظر في إجراءات التخليص المعتمدة حالياً، إلى "تحقيق التوازن ما بين تسهيل التجارة والرقابة الذكية، واعتماد المكننة الشاملة، وتوفير مسار تخليص جمركي يحدد دور ومسؤولية كافة الإطراف، والدفع الالكتروني عبر المصارف،

خطة معهد باسل فليحان المتوسطة المدى: أكثر من ٣٠٠ دورة تدريبية حتى ٢٠١٢

في مطلع شهر أيار ٢٠١٠، قدّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي خطة عمله المتوسطة المدى للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٢ بحضور وزيرة المال ريّا الحسن وكبار الموظفين في الوزارة. وعكست الخطة في مكوّناتها الأساسية التوجهات الحكومية عموماً وتوجهات وزارة المال خصوصاً وتضمّنت مشاريع عدّة محليّة وإقليمية، ومبادرات جديدة ومحاور لم ترد سابقاً، مما يجعلها بمثابة "نقلة نوعية".

ففي الشقّ التدريبي، يتوجّه المعهد إلى مديرية المالية العامة ببرامج نوعية ومتقدّمة في مواضيع الضرائب والموازنة والمحاسبة. ويتمحور العمل مع إدارة الجمارك على تسهيل حركة التجارة وتفعيل الرقابة واستعمال تكنولوجيا المعلومات وتوحيد الإجراءات مع تركيز الجهد على تعزيز موقع لبنان إقليمياً من خلال برنامج منظمة الجمارك العالمية. أما بالنسبة الى الخدمات التي يقدّمها المعهد الى بقية الإدارات والمؤسسات العامة فيتوجّه المعهد إليها في المواضيع المالية ويخصّ أساتذة الاقتصاد في المدارس الرسمية ببرنامج خاص.

وأخيراً، يستمرّ المعهد سنوياً في تطوير المهارات الإدارية واللغات والمعلوماتية المكتبية وتدريب المدرّب.

وفي المؤشرات، يتطلّع المعهد إلى تنظيم ما يعادل ١٦٥ دورة للمالية العامة و٩٨ دورة للجمارك و٥٣ دورة

من اللقاء حول خطة عمل معهد باسل فليحان

للقطاع العام خلال السنوات ٢٠١٠-٢٠١٢، أي أكثر من ٣٠٠ دورة في ثلاثة أعوام، على أن يواكب هذا الجهد تحسين ملحوظ في نوعية الخدمات.

وفي التوجهات الإقليمية، يثبّت المعهد موقعه كمركز للتعلم وتبادل الخبرات وهو لا يوفّر جهداً لتقديم أفضل الممارسات الدولية في المواضيع الاقتصادية والمالية والإدارية.

ويعمل المعهد على توطيد علاقات التعاون مع البلدان العربية والأورو-متوسطية ويتوجّه في الفترات المقبلة إلى كبار المسؤولين في المنطقة ببرامج تدريبية متخصصة في إدارة المالية العامة وسوف يعكف على تنفيذ خطة شبكة غيفت-مينا ويكرّس دوره كمركز تدريبي لمنظمة الجمارك العالمية وكشريك فاعل لوزارة المال الفرنسية.

تهدف خطة الانتاج النشري للسنوات الثلاث المقبلة إلى توفير المنشورات التي ترفع المستوى المعرفي والعلمي في لبنان لاسيما في ما يتعلق بالعلوم الإدارية والمالية والاقتصادية والقانونية. ويتوجّه المعهد لإشراك الخبراء والأكاديميين والفئات المتوسطة والعليا في عملية التفكير والنقاش العام في قضايا السياسات الإصلاحية والتحديثية الإدارية والمالية والقانونية البديلة. ومن أبرز ما سوف يضاف إلى الوسائل والأدوات المعمول بها في المعهد اليوم، سلسلة أوراق السياسات العامة ومجلة المالية العامة اللبنانية والموقع الإلكتروني الجديد الذي سيوفّر للمهتمّين المواد المختصّة بالشأنين المالي والاقتصادي.

في مواكبة مختلف النشاطات الفنية محلياً وإقليمياً، يستمرّ المعهد في تطوير الشقّين الإداري والمالي. فالموازنة تعكس التوقعات المتوسطة الأجل وعمليات إنجاز قطع الحساب السنوي تجري وفقاً للأصول ناهيك عن عمليات التدقيق الخارجي لحسابات المعهد وخطط التوريد السنوية.

أما التحديّات الأبرز التي تواجه خطة ٢٠١٠-٢٠١٢ فهي متعدّدة نذكر منها توفّر الاعتمادات المالية اللازمة واستقطاب التمويل اللازم للنشاطات من جهات خارجية والقدرة الاستيعابية لفريق العمل.

والتصدي لها. وتشمل هذه المواد المنتجات الكيماوية السامة، والنفايات الخطرة، والأنواع المهددة بالانقراض والكائنات الحية المحورة، وغيرها من السلع الحساسة بيئيا والمدرجة ضمن العديد من الاتفاقيات الدولية نذكر أهمها:

- اتفاقية بازل عام ١٩٨٩: وتهدف إلى إجراء المراقبة بشأن حركة وتنقل النفايات الخطرة عبر الحدود الدولية وتطوير معايير للتعامل مع النفايات بشكل يحترم البيئة . بدا العمل بالاتفاقية بتاريخ ٥ أيار ١٩٩٢.
- اتفاقية روتردام: ١٩٩٨ طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP ومنظمة الأغذية والزراعة FAO أنظمة انضباط طوعية، توجت بالتوصل إلى إجراءات الموافقة المسبقة عن علم PAC، ويجرى العمل حاليا على استبدال هذا الترتيب بإجراءات PIC الإلزامية ووضع آلية لتبادل المعلومات بشان المواد الكيماوية والمبيدات. وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول بتاريخ ٢٤ شباط ٢٠٠٤.
- اتفاقية استوكهولم ٢٠٠١: ان المواد العضوية (كالمواد الكيماوية الصناعية والمبيدات) هي المواد الكيماوية السامة إلى حد كبير POPs والتي تبقى لفترة طويلة وتتراكم في البيئة . تسعى هذه الاتفاقية الى إزالة أو تقليص إنتاج واستخدام هذه المواد العضوية.

صارت الاتفاقية سارية المفعول بتاريخ ١٧ آذار ٢٠٠٤.

هذا بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات الخاصة الهادفة إلى الحفاظ على الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد كاتفاقية سايتس CITES التي وضعت نظما عالمية فعالة ومتكاملة للتجارة الدولية بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية وبروتوكول مونتريال MONTEREAL بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والهادف الى حماية طبقة الأوزون من خلال التقليل والتخلص من الانبعاث الكونية البشرية للمواد التي تؤدى إلى تآكل طبقة الأوزون (ODS).

كشف المواد المشعة

واستضاف معهد باسل فليحان في الأشهر الأخيرة أيضاً دورة تدريبية عن تقنيات كشف المواد المشعة لموظفي الخطوط الأمامية، نظمها المعهد بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمركز الأوروبي للأبحاث، وإدارة الجمارك اللبنانية.

وتناولت الدورة المبادئ الأساسية للإشعاع، وجمع المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع وتحليلها وتبادلها، ونقل المواد النووية والمواد المشعة الأخرى، والاستعمال المأذون به للمواد النووية وغيرها من المواد المشعة، من استخدامات صناعية وطبية وبيولوجية وعلمية، ووسائل ومعدات مراقبة الحدود.

وشمل البرنامج تدريباً عملياً على تشغيل الأدوات المحمولة والاستخدام الصحيح لها، والتحقق من الإنذارات وإثبات الحوادث.

كذلك شمل البرنامج تمريناً عملياً وتمرين محاكاة، ورحلة ميدانية إلى نقطة المصنع الحدودية لتوضيح كيفية الكشف بواسطة المعدات في العمل الروتيني.

الحقائب تفتش بالسكانر ولا تفتح الا عند الضرورة

الجمارك تتخذ اجراءات لتيسير أمور السياح صيفاً

تُجمع كل التوقعات على أن موسم السياحة والإصطياف في لبنان هذه السنة سيشهد تدفق أعداد كبيرة من الزوار الى لبنان، وسيشهد أرقاماً قياسية في هذا المجال.

إدارة الجمارك وضعت خطة استباقية لمواكبة الصيف الواعد، وتبدو مصممة على "إزالة كل العوائق الجمركية التي قد تعترض المصطافين والسيُّاح الآتين للإقامة في ربوعه، وإشعار هؤلاء بحسن الضيافة والإستقبال في ربوع وطنهم الثاني، وهي ميزة خاصة لطالما تميّز بها لبنان"، على ما قال المدير العام للجمارك بالانابة شفيق مرعي لـ"حديث المالية".

وأوضح مرعي أن إدارة الجمارك اتخذت لهذا الغرض سلسلة من الإجراءات التي تترجم عملياً هذا التوجه.

وفي هذا السياق عممت الإدارة على كل مكاتب الجمارك الواقعة على الحدود البرية والبحرية والجوية، تعليمات "بوجوب استقبال الوافدين ومعاملتهم معاملة طيبة، وتقديم أقصى التسهيلات للقادمين والمغادرين، وإنجاز معاملاتهم بالسرعة القصوى".

واسترعى الانتباه اصدار الادارة إعلاناً نشر في وسائل الإعلام مرتين، دعت فيه الوافدين الى عدم دفع أي مبلغ عن أية معاملة جمركية، إلاّ لقاء إيصال رسمي يعطيهم اياه موظف الجمرك المختص.

الجمارك: اجراءات وخطة استباقية

وطلبت الإدارة إلى مكاتب الحدود "إسداء كافة التسهيلات للقادمين بسيَّاراتهم السياحية التي تحمل لوحات عربية أو أجنبية، والتقيُّد التّام بالأصول التي ترعى وضع الإستيراد الموقت للسيَّارات".

وفي هذا الشأن، دعت الجمارك "جميع المستفيدين من وضع الإستيراد الموقت عن سيّارات سياحية، والذين انتهت المهل الممنوحة لهم، للمبادرة فوراً إلى تسديد وضعية هذه السيّارات ليتسنى لهم الإستفادة من تخفيضات الجزاءات الناتجة عن التأخير، وذلك ضمن مهلة تنتهي بتاريخ ٣٠ حزيران ٢٠١٠، علماً أن المخالف سيتعرض، بعد انتهاء المهلة المذكورة، إلى الملاحقة القانونية أمام المحكمة المختصة أو إلى فرض الجزاءات بحدها الأقصى".

وفي الاطار نفسه، أعطت الإدارة تعليمات بـ"تيسير أمور المسافرين القادمين عبر مطار رفيق الحريري الدولي، بإحالتهم على المسارين الأحمر أو الأخضر، لتسهيل عملية تفتيشهم وضبطها"، على ما أوضح مرعي.

وأضاف "شددت الإدارة على ضرورة استخدام أجهزة السكانر لتفتيش حقائب المسافرين عبر المطار ومكتب جمرك المصنع، وبالتالي عدم فتح الحقائب للمعاينة إلاّ عند الإقتضاء وفي حال الضرورة".

وأكد مرعي أن "الجمارك ستلجأ، عند الحاجة، إلى دعم قاعات المسافرين بالعدد الكافي من الموظفين للمحافظة على حسن سير العمل الجمركي فيها".

جديد التدريب الجمركي...أخضر ومشعّ!

مع ازدياد الاهتمام باقتصاديات البيئة والسلع والخدمات التي توفرها الطبيعة، أدى النمو الكبير في المواد الكيماوية وتجارتها خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى إثارة المخاوف من المخاطر المحتملة التي تمثلها الكيماويات ومبيدات الآفات. وتعتبر البلدان المفتقرة إلى البيئة الأساسية لرصد واردات هذه الكيماويات واستخدامها معرضة بصفة خاصة لمخاطر عدة كالموت والعجز وعيوب الولادة وإضرار بيئية ممثلة بكيفية التخلص من النفايات السامة.

تعد صناعة المواد الكيماوية من أهم قطاعات الصناعة في العالم إذ تصل قيمة المبيعات السنوية منها الى ١,٦ تريليون دولار أميركي، ويبلغ حجم التجارة الدولية ٤٨٠ بليون دولار في المبيعات. ويتعذر الوقوف على نسبة المواد الكيماوية الخطرة على الإنسان والبيئة بسبب النقص في التقارير والمتابعة.

وتؤدي إدارة الجمارك اليوم دورا محوريا في حماية البيئة. وأتت مبادرة الجمارك الخضراء كمبادرة تشاركية لمنع الاتجار غير المشروع بالسلع الحساسة بيئيا، هدفها تعزيز قدرة عناصر الجمارك وغيرهم من موظفي إنفاذ القوانين على اكتشاف السلع الحساسة بيئيا ومنع الاتجار غير المشروع بها ووضع مبادئ توجيهية في شأن تبيّن المواد الكيميائية وإدارتها بأمان وكذلك التخلّص منها بشكل سليم بيئياً.

وضمن هذا الإطار يتخذ التدريب والتوعية طابعا محوريا إذ يشكلان الأدوات الرئيسية والفاعلة في مساندة المولجين بإنفاذ القوانين وخصوصا الجمارك للتصدي للجرائم البيئية، وذلك من خلال إذكاء الوعي وتزويد الموظفين المعلومات الأساسية حول هذه الموضوعات ومدهم بالتقنيات التي تساعدهم على رصد تجارة السلع ذات الخطورة

المشاركون في دورة الجمارك الخضراء

المحاضرون الأربعة: جان بنوا ألبرتيني وفرانك موراك وباتريس دوفور وإيفون أوليفييه

أقرب إلى القطاع الخاص على مستوى المحاسبة والتقييم وغيرها". وأكدت ضرغام أنّ للدورة إفادة على صعيد التطبيق العملي لجهة "المشاكل التي يواجهها المسؤول والتجارب التي مرّت عليه في إدارته، وللمفهوم الجديد الذي نكتسبه من التجربة الفرنسيّة في هذا المجال وإذا كانت هناك نيّة فيمكننا تطبيقه في كل الإدارات". ورأت ضرغام أنّ "هذه الدورة هي خطوة أساسيّة وكل ما يأتي بعدها سيكون مفيداً"، كما دعت إلى تكون "هذه اللقاءات دوريّة وأن تتناول مواضيع مختلفة وأن يبقى التواصل مستمر بين المسؤولين في مختلف الادارات".

• **رئيسة "المركز التربوي للبحوث والإنماء" ليلى مليحة فيّاض** أكدت أنّ "الدورة لم تتناول الأمور الماليّة فقط إنما كانت دورة إداريّة بامتياز وكان لكل خبير مشارك اختصاص معيّن وكانت في كل دورة شاركنا فيها على مدى يومين استنتاجات معيّنة". وتمنّت فيّاض أن "تتكرّر هذه الدورات على الرغم من أنّها تسبّب للمديرين العامين تراكم عمل ولاسيّما أنّهم يتركون عملهم يومين كاملين". وأشارت إلى أنّ "لقاء المديرين العامين ورؤساء المجالس من خلال هذه الدورات هو بالغ الأهميّة لجهة التواصل والحوار، وإيجابيّاتها كبيرة جداً، وفي الحقيقة أننا نفتقر لهكذا لقاءات، ونحن عبرها نتعرّف على بعضنا وعلى مؤسّسات ومهامها وأهميّتها".

• المحاضرين في هذه الدورة هم من أعلى مستوى ويشغلون في بلدهم فرنسا وظائف عالية وهم أصحاب خبرة كبيرة في المجال الاداري". وقال "في فرنسا هناك جدل حيال الاصلاحات وكيفيّة النهوض بالادارة الفرنسيّة في ضوء الأزمة الاقتصاديّة العالميّة، ولذا فإنّ وضعهم شبيه بوضعنا إلى حدٍ بعيد وعندهم المشاكل عينها التي تصادفنا في لبنان". وأضاف:"في فرنسا اليوم مشاكل ترتبط بالتقشّف والاصلاح الإداري، وفي هذه الدورات التي نشارك فيها ينقل لنا المحاضرون أفكاراً عن التطورات الحاصلة في الخارج". من جهة أخرى، قال عبود: "نحن، ككوادر عليا في الادارة اللبنانيّة، نكتشف بعضنا بعضاً في هذه الدورات، فمعرفتنا ببعض قبلها كانت بصورة رسميّة ولم تكن بيننا علاقة مباشرة، علماً أنّه بوجودها يتسهّل العمل وتفهّم ظروف الادارات بعضها لبعض وتمكّن الروابط والأواصر". ورأى عبود أنّ "التدريب الدائم مسألة ضروريّة، فلا يستطيع الشخص أن يقف عند نقطة معيّنة لأنّ هذا يعني أنّه انتهى ونحن لن نقبل بذلك".

• **القاضي في "ديوان المحاسبة" افرام الخوري** شدد على وجوب "استمرارية هذه الدورات وأن تتحوّل في المستقبل إلى ورش عمل تجمع اختصاصيين من الادارة اللبنانيّة والادارة الفرنسيّة حول مواضيع محدّدة كي نطوّر تبادل الخبرات". واضاف "اليوم تحصل اللقاءات على مستوى الادارة ككل على صعيد مختلف أنشطتها، ولذا من الأفضل أن تحصل أيضاً على مستوى نشاطات محدّدة، فمثلاً بالنسبة لديوان المحاسبة من المهم قيام ورشة موضوعها الحسابات وكيفيّة إجراء عمليّة التحليل المالي وقيود الحسابات للدولة سواء في فرنسا أو في لبنان، واستخراج النتائج والبيانات الماليّة ولاسيّما أنّ فرنسا طوّرت رقابتها الماليّة من رقابة على نظاميّة المعاملات إلى رقابة على الأداء".

• **القاضي في "مجلس شورى الدولة" عبدالله أحمد** رأى أنّ "الدورة كانت فرصة مهمّة جداً تمّ التعارف من خلالها على أكبر نسبة كوادر في الإدارة اللبنانيّة، وفي الوقت عينه، كانت فرصة للتعرّف على طريقة الإدارة الفرنسيّة التي نعرفها من الناحية النظريّة ونجهلها من الناحية العمليّة والتطبيقيّة، وهذا الأمر سيشجّع وسيمهّد للبحث أكثر في المرحلة المقبلة عن طرق آليات التطبيق الإداريّ". وأضاف أنّ ذلك "سيساهم أكثر في فهمنا لأصول الإدارة ومفاهيم الإدارة الحديثة مع تطوّر مفهوم الدولة في إدارة القطاعات ولفرنسا باع طويلة في ذلك وعندها الخبرة التي نقلها إلينا المحاضرون، وهي تسمح لنا أن نطوّر أكثر بتسيير الإدارة عندنا".

مشاركة مميزة للبنان في مؤتمر الاستثمار العالمي

لم يكن المؤتمر الثامن للاستثمار العالمي الذي استضافته مدينة لابول الفرنسية في مطلع حزيران الفائت يتناول موضوعاً يتعلق بالوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط، بل تمحور هذه السنة على مسألة "جاذبية أوروبا في عالم متغير". ومع ذلك، كان لافتاً أن وزيرة المال اللبنانية ريا الحسن تحدثت في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر والتي حملت عنوان "النموذج الأوروبي في التوفيق بين النمو الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبيئي". وهذه الجلسة تميزت كذلك بحضور على أعلى المستويات، اذ شارك فيها أيضاً رئيس الاتحاد الأوروبي هيرمان فان رومبي ورئيس "ايرباص" توماس اندرز ورئيس مجلس ادارة بنك الصين الصناعي والتجاري جيان كينغ جيانغ.

الوزيرة الحسن تلقي كلمتها خلال المؤتمر

وكان من أبرز المشاركين في جلسات المؤتمر الأخرى وزير المناطق الريفية الفرنسي ميشال ميرسييه ورئيس الحكومة الفرنسية السابق عضو مجلس الشيوخ جان بيار رافاران ووزيرة الدولة الفرنسي للتجارة الخارجية الفرنسية آن ماري ايدراك ونائب رئيس الحكومة وزير المال البلجيكي ديديه ريندرز ونائب المستشار الألماني للعلاقات الفدرالية غي ديدريتش ونائب رئيس المفوضية الأوروبية لشؤون الصناعة والمبادرة الفردية أنطونيو تاجاني وسواهم من رؤساء كبرى الشركات الأوروبية والعالمية.

والوزيرة الحسن، التي رافقتها مديرة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيض البساط، والتي لقيت اهتماماً ملحوظاً من وسائل الاعلام العالمية التي غطت المؤتمر، أفادت من المناسبة المهمة لتقدم عرضاً عن اداء الاقتصاد اللبناني وشرحت العوامل التي تساهم في مرونة الاقتصاد اللبناني وتتيح له البقاء في منأى عن الأزمات. واذ أكدت ان "حكومة الوحدة الوطنية مصممة على الافادة من عوامل القوة هذه ووضعت برنامجا اقتصاديا طموحا"، رأت أن لبنان مقبل على "مرحلة اقتصادية جديدة"، ودعت المستثمرين العالميين الى "استطلاع فرص الاستثمار الكبيرة في لبنان" مشيرة الى أن لبنان "مركز مثالي في المنطقة ولمزاولة الأعمال مع العالم العربي".

ولاحظت "أن الأزمة المالية العالمية والازمة الراهنة أظهرتا مدى صعوبة استعادة ثقة المستثمرين". وقالت "نحن واثقون من أن التحديات التي تواجهها أوروبا اليوم سيتم تجاوزها وهذا أمر بالغ الأهمية للبنان وللدول المجاورة لأوروبا اذ أننا نؤمن بأن أوروبا القوية والنابضة أساسية لتطورنا الاقتصادي". ورأت الوزيرة الحسن أن "أوروبا من خلال استراتيجيتها لسنة ٢٠٢٠ توفر نموذجا اقتصاديا واجتماعيا جديدا للعالم وهو نموذج يفيد من الأمثولات التي استخلصتها دول المنطقة الأوروبية ويؤكد أهمية التنسيق القوي للسياسات". وإذ اعتبرت أن "هذه الاستراتيجية تتيح قدرات كبيرة للدول المجاورة للاتحاد الأوروبي ومنها لبنان"، قالت "أود أن اكرر التزامنا تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين لبنان والاتحاد الأوروبي". وأكدت أن لبنان "اتخذ قرار توثيق الشراكة قدر الامكان مع الاتحاد" مضيفة "لهذا الغرض وقعنا اتفاق الشراكة ونحن جزء من سياسة الجوار الأوروبي ونحن متحمسون للمشاركة في الاتحاد من أجل المتوسط وهو قرار استراتيجي نأمل أن نراه يتحقق". وخلصت الى القول "نحن نؤمن بقوة بأن الشراكة مع الاتحاد الأوروبي هي الاداة المثلى لتحسين اداء اقتصادنا ومؤسساتنا ورفعها الى مستوى الممارسات الأوروبية".

نظمها معهد باسل فليحان والمعهد الوطني الفرنسي ENA

المشاركون في لقاءات الكوادر العليا في الإدارة: مفيدة للاطلاع والتواصل...ويجب أن تستمر

من إحدى المحاضرات

كتب منصور بوداغر:

في البقاع، وتحديداً في زحلة، عروسه، كان مسك الختام لسلسلة اللقاءات العلمية المخصصة للكوادر العليا في الإدارة العامة اللبنانيّة، التي نظمها معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على مدى أربعة أشهر، بالتعاون مع المدرسة الوطنيّة للإدارة – فرنسا، بمعدل لقاء واحد كل شهر.

اللقاء الرابع والأخير تمحور على موضوع القيادة وإدارة التغيير، وقد اقيم اليوم الأول منه في زحلة، بدعوة من رئيس معهد البحوث الزراعيّة السيد ميشال افرام. وحاضر في هذا اللقاء السيّد باتريس دوفور، رئيس شركة "ايد امباكت" الفرنسية لتكنولوجيا المعلومات الخاصة بالإدارة. وفي انتظار حفل توزيع الإفادات على المشاركين، الذي سيقام خلال الخريف المقبل، ماذا اكتسب مسؤولو الادارة اللبنانية من هذه الدورة، وماذا اضافت لهم؟ "حديث المالية" وجهت السؤال الى مجموعة من المشاركين، فجاءت أجوبتهم مجمعة على أهمية الاطلاع على أفضل الممارسات الادارية من خلال التجربة الفرنسية الغنية، وعلى أهمية التواصل بين المسؤولين الكبار في الادارة اللبنانية:

• **المدير عام لمرفأ بيروت حسن قريطم** لفت إلى أنّ "هذه الدورات كانت متنوّعة كثيراً وأهم ما فيها أنّها نقلت لنا ما يجري في الخارج لناحية طرق تطوير الإدارة والجهد الذي ينصب في هذا المجال من مختلف الفرقاء في الادارة، من رئيس الوزراء إلى الوزراء إلى الإدارة، وكيفيّة عمل كل هذه السلسلة مع بعضها، وكيف وضعت الأهداف ووصلت إلى مبتغاها". واضاف قريطم "الدورة أعطتنا أفكاراً يمكن أن تطبّق اليوم أو في المستقبل، كما أنّها كانت مفيدة جداً على الصعيد الشخصي".

• **رئيس مجلس إدارة "مصلحة الأبحاث العلميّة الزراعيّة" مديرها العام الدكتور ميشال افرام** أشار أوّلاً إلى أنّ إدارته "هي مؤسّسة عامة تُعنى بالبحث الزراعي ونقل التكنولوجيا الحديثة والأرصاد الجويّة والإنذار المبكر والانذار من الحرائق وهي تضم اليوم ٤٠٠ موظّف موزّعين على ٨ محطات منتشرة على مختلف الأراضي اللبنانيّة بالاضافة إلى مختبرات متنوّعة". وعن الدورة التي شارك فيها، قال افرام: "اطّلعنا من خلال هذه الدورة على الطرق الحديثة التي اعتمدت لتطوير الإدارة والمحاسبة في فرنسا". وأشار إلى أنّه طُرحت فيها مواضيع خاصة بالادارات المشاركة، فتمّت مناقشة حالات لبنانيّة وكيف تطوّرت وما هي مشاكلها. ولفت إلى أنّ "هذه اللقاءات أتاحت لنا التعارف مع بقيّة المسؤولين في الادارة من قضاة ومديرين عامين ومسؤولين رفيعي المستوى ما يؤدي إلى تسهيل الكثير من الأمور الإداريّة والماليّة". واعتبر افرام أنّ "الأجواء في هذه الدورة كانت ممتازة وتخلق بعداً عائلياً، ومن الضروري أن يلتقي المديرون العامون والمسؤولون الكبار في الدولة وأن يتعارفوا وأن تنشأ صداقة في ما بينهم وهذا ما يساعد على التنسيق وفهم الأمور وحلحلتها وهذا ما جرى في خلال الدورات الأربع التي شاركنا فيها".

• **رئيسة "المشروع الأخضر" التابع لوزارة الزراعة غلوريا أبو زيد** رأت أنّ "الدورة كانت مفيدة من عدّة نواح، فعلى صعيد التدريبات كانت هناك أمور جديدة علينا كمديرين عامين أما الأمور التي نعرفها فمن المفيد أيضاً أن نستعيدها مرّة جديدة". وأشارت إلى أنّ "تقسيم الدورة كان جيّداً، اذ أتاح لنا التوفيق بين المشاركة وبين ظروف عملنا ومتطلباته، كما تم تزويدنا بمواد تسمح لنا بقراءات إضافيّة وهي تسمح بتحسين الأداء الشخصي للمشاركين فيها". ومن ناحية غير أكاديميّة، اعتبرت أبو زيد أنّ "هذه الدورة تجمع عدداً من المسؤولين وتبقيهم على تواصل".

• **رئيس "هيئة الصندوق المركزي للمهجّرين" فادي عرموني** اعتبر أنّ "الدورة كانت مثيرة جداً للاهتمام في حلقاتها الأربع على مدى الأشهر الأربعة السابقة، فكانت المواضيع شيّقة وقيّمة ومفيدة من أجل تحسين الأوضاع وتسليط الضوء على أمور معيّنة ربما كنا نمارسها في الإدارات ولكننا لا نعرف التوجّه الذي لها أو إطارها الأساسي التنظيمي، ولكننا اليوم أصبحنا نعرف أساسها وكيفيّة تطويرها، وكيفيّة استعمال الإمكانات المتاحة لتطوير قدراتنا وقدرات موظفينا في مؤسّساتنا". وعن الناحية العمليّة للدورة، أكد عرموني أنّ "لها إفادة كبيرة، فهي تجعلنا نهتم بأمور كثيرة لم نكن نعطيها حيّزاً كافياً، فمن يطّلع على تفاصيل هذه الدورات والأفكار التي طرحت فيها سيعرف مدى أهميّتها، كما أنّ تطبيقها سهل ضمن الإدارات ويتطلّب متابعة وتفهّماً من قبل كل الموجودين في المؤسسات وأعتقد أنّه بذلك تصبح إنتاجيّة الإدارات مختلفة تماماً". ولفت عرموني إلى أنّ "المعهد المالي" يقوم بنشاط مهم على مستوى الإدارة في لبنان ونحن نهنّئ كل القيّمين عليه، كما أنّ مسؤولي المعهد الوطني للإدارة في فرنسا تحمّلوا مشقّة السفر إلى لبنان لينقلوا إلينا هذه الخبرات.

• **المديرة العامة بالتكليف لـ"مؤسّسة المقاييس والمواصفات اللبنانيّة" لينا ضرغام** شدّدت على أنّ "اللقاء الذي حصل بين المسؤولين في الإدارة اللبنانيّة من خلال هذه الدورة يضعهم على تواصل ويسهّل العلاقة بين الإدارات بطريقة غير مباشرة". واعتبرت أنّ "المواضيع المطروحة لها أهميّة كبيرة فنحن دائماً نتكلّم عن الإصلاح واللامركزيّة الإداريّة وكيفيّة تحويل مفهوم الإدارة العامة من المفهوم التقليدي إلى مفهوم

المشاركون في الحلقة الرابعة والأخيرة في زحلة

...وأيضاً في وزارة المال
المونديال يشغل كل بال!

كتب ياسر حسين:

أعلام تتراقص، صيحات مدوية تخرق الهواء، زمامير تطلق أصوات النصر والاستهزاء بالخصم، أجواء يحب اللبنانيون عيشها بين الحين والآخر، بين المناسبة والأخرى، ولا سيّما في وقت المونديال.

مناسبة أراد من خلالها بعض الزملاء كسر الروتين والقيام بشيء ممتع ومسل ينسي هموم الحياة والعمل في وزارة المال، حيث الرقابة صارمة والعمل جدي، وحيث تمنع مظاهر المونديال ووضع الاعلام داخل الادارة وعدم التحدث بالتفاصيل ضمن اوقات العمل. أما خارج هذا النطاق وبعيداً من هذه الرقابة، فتقام مسابقة لا تخلو من التسلية بين الزملاء، والأدق تعبيراً بين الأصدقاء، فعندما ينتهي دوام العمل ينقلب الزميل الى صديق، ويتنافس هؤلاء بالتكهن في معرفة نتائج كل مباراة على حدة في كل مرحلة. هذا التنافس يقوم على جمع النقاط واحتلال المراكز الأولى في التكهنات.

وهذه هي المرة الثالثة تقام هذه المسابقة، بعد مونديال ٢٠٠٦ وبطولة الأمم الأوروبية في الـ ٢٠٠٨. عند نهاية كل يوم يقوم فريق يسمى "لجنة المسابقة" وعلى رأسه (وبشكل لافت) زميلة وليس زميل، وبلسان لاذع، بإعلام المتسابقين بمركز كل منهم، والتعليق على النتائج. ومن الجدير الملاحظة أن المسابقة تضم إلى جانب الجنس الخشن بعض الزميلات اللواتي يحتللن مراتب متقدمة في المسابقة.

التعليقات ممتعة، فالمسكين من يكون سلحفاة المسابقة أي من يحتل المركز الأخير او "الطشّ"، وقد اعتاده بعض الزملاء وبشكل مستمر على مدى عدة مباريات، أما الشماتة الحقيقية فهي لمن يدّعي علم الكرة وفنونها وهو يتنقل بين المراكز الاخيرة في المسابقة. أما أرانب المسابقة، أي المتقدمون بالعلامات، فيحصلون على المديح والثناء، والويل لمن يخسر المركز الأول ويبدأ بالتراجع.

عند نهاية المونديال ونهاية المسابقة، وبالإضافة إلى الجوائز الرمزية للمراكز الثلاثة الأولى، هناك جائزة مميزة لمن يحتل المركز الأخير حيث يحصل على بطاقة حمراء ويعاد إليه بدل الاشتراك.

مجتمع وزارة المال نسخة مصغرة من المجتمع اللبناني، ما دعا احد الزملاء ("شاعر فاعل خير"، كما يُعرّف عن نفسه) ليعبر عن واقع الحال بالتالي:

بلّش كاس العالم — وين اللبناني
كل واحد مع علم — في عندو قضية
بيحمل همّ الطابة — وهمومه منسية
بينطرها تتطل — من الصبح لعشي
نحن بعيلتنا — في عنا تشكيلة
ستي برازيلية — وجدي مع تشيلي
عمّي حب فرنسا — وخالي برتغالي
واختي نسيت درسا — تتشوف الايطالي
أماندا مع هولندا — وهاني صار الماني
ورفيقتها رندا — بتحب الياباني
قالتلي كريستين — بحب الارجنتين
بس انت يا خاين — خبرني مع مين
قلتلها لبناني — ومعروفة الجنسية
بحبك يا لبنان — مكتوبة عالهوية.

كتاب من المكتبة المالية

الدليل الى تقارير المدقق وفق المعايير الدولية

د. داوود يوسف صبح، النقيب حكمت جميل سليم
بيروت: المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠١٠

ينفرد كتاب "الدليل الى تقارير المدقق وفق المعايير الدولية للتدقيق" بكونه من المراجع القليلة باللغة العربية التي تتناول انواعاً مختلفة من تقارير المدقق.

اراد الكاتبان من خلال هذا الدليل الإضاءة على حقيقة ان تقرير المدقق حول البيانات المالية وفق المعايير الدولية للتدقيق، المعيار ٧٠٠ والمعيار ٧٠١ واللذين تعدلا ليحل محلهما المعياران ٧٠٥ و٧٠٦، ليس هو التقرير الوحيد الذي يصدره المدقق، بل هو احد أنواع التقارير المتعددة الاخرى التي يصدرها حسب المهمة المكلف بها.

في هذا الدليل تسليط للضوء على العبارات الملزمة في تقارير المدقق وفق المعايير الدولية للتدقيق حسب المهمة المكلف بها.

والجدير بالذكر ان مضمون هذا الدليل وعلى الأخص ما يتعلق بالتقارير، يستند الى المعايير الدولية للتدقيق في نصها باللغة الانكليزية الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC ومن الأهم الرجوع اليها وعدم الاكتفاء بما ورد في هذا الدليل وبعضه مترجم وبعضه نتاج خبرات عملية تم صوغها ضمن معلومات ونماذج ولوائح نجد انها مرتبطة.

ويتضمن هذا الدليل انواع تقارير المدقق حول المهمات المحددة الآتية:

- التكليف بمراجعة البيانات المالية
- فحص معلومات بيانات مستقبلية
- تنفيذ اتجاز اجراءات متفق عليها تتعلق بمعلومات مالية
- تجميع إعداد معلومات مالية
- تقرير المدقق حول البيانات المالية
- تقرير المدقق المعدل حول البيانات المالية
- تقرير المدقق حول مهمات تدقيق لأغراض خاصة

كذلك يتناول الدليل مواضيع مختلفة منها: لجنة التدقيق، والضبط الداخلي، والإقرارات الخطية للإدارة – كتاب التمثيل. ويتضمن ايضا ٢٧ ملحقا و١٢ نموذجا ذا علاقة، بالإضافة الى بيان بلوائح التحقق، ولوائح بالمعايير الدولية لكل من المحاسبة والتقارير المالية والتدقيق.

حياة الوزارة

بنون وبنات

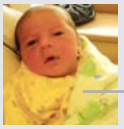

- رزق رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية في مديرية الضريبة على القيمة المضافة الدكتور روجيه لطفي والمراقبة الرئيسية في فريق عمل الضريبة الموحدة على الدخل رنا نجم مولودة سمياها ر؟؟.
- مراقبة الضرائب في المراقبة الضريبية والاستردادات غادة عمر، رزقت مولوداً ذكراً سمّته يوسف.

شهادة الدكتوراه
للمراقب الرئيسي حسن حمدان

نال المراقب الرئيسي حسن حمدان شهادة الدكتوراه من جامعة Paul Cézanne Aix-Marseille III بعد أن كان انتقل اليها من جامعة Kingston في المملكة المتحدة. وتركز بحث حمدان على الحافز الاقتصادي كمسبب للمحاسبة والتقارير الاجتماعية والبيئية.

وفي اطار اعداد بحثه، أرسل حمدان ٢٥٠ استمارة إلى كبرى الشركات في الدول العربية، وبلغت نسبة الاستجابة ٦٠٪. وحقق الربح الحافز والدافع الاساسي لقيام الشركات بالاعمال الاجتماعية والبيئية. وتولى الدكتور بيار غاريلو الاشراف على البحث على مدى السنوات الثلاث التي استغرقها.

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، رولا درويش، سابين حاتم، سوزان أبو شقرا.
تصميم وتنفيذ: دوللي الهاروني
طباعة: المطبعة العربية

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/ ٤٢٥١٤٧ – ٠١/ ٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/ ٤٢٦٨٦٠

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 38 l Juillet 2010 l www.if.org.lb

Ne pas laisser passer l'opportunité en or

Réaffirmer à maintes occasions que le Liban dispose d'une "opportunité en or" à son envol économique et positionnement régional n'est pas un usage de paroles creuses.

En effet, tous les indicateurs attestent de la performance exceptionnelle de notre économie en un temps où les économies mondiales connaissent des moments difficiles. Cependant, cette "opportunité" n'est pas illimitée dans le temps: c'est aujourd'hui qu'elle s'offre à nous. Nous devons donc la saisir et en profiter.

De quelle manière? Certainement par le biais des réformes. En effet, les plans de réforme envisagés s'attaquent aux points faibles de notre économie et proposent des outils de modernisation aptes à soutenir la croissance et le développement économique et social. Autant de réformes qui visent le développement de l'infrastructure, l'amélioration de l'efficacité et de la qualité du service public, la promotion des compétences individuelles, l'amélioration du climat d'investissement, la modernisation des lois, le partenariat avec le secteur privé, le soutien à l'entreprenariat et l'innovation ainsi que la gestion de l'aide internationale et plus de transparence vis-à-vis des bailleurs de fonds.

Dans cette perspective, nous nous sommes efforcés d'élaborer un projet de budget 2010 qui reflète la vision économique du gouvernement et ses priorités sociales. Ceci s'est traduit par l'augmentation des dépenses d'investissement public, à la fois bénéfique à la société et créateur d'emplois nouveaux. Ce premier pas ouvre la voie à une série d'autres mesures destinées à favoriser le climat d'investissement.

Ces mesures seront complétées par les préparatifs du budget 2011 dans les délais constitutionnels. Ce projet indiquera également les orientations économiques du gouvernement. Il se penchera sur la rationalisation des dépenses, la gestion axée sur les résultats et l'augmentation des revenus à travers une meilleure collecte de l'impôt. Ces efforts seront soutenus par la mise en œuvre des réformes des finances publiques qui permettront de réduire le déficit budgétaire et le taux d'endettement par rapport au PIB. Sans l'ensemble de ces réformes, cette opportunité en or se verra indéniablement emportée par le vent.

Raya al-Hassan
Ministre des Finances

Pour la mise en exécution de l'Approche du GT de Marrakech

Achats Publics Durables: Le Liban pays pilote

Dans le cadre du projet de renforcement des capacités en Achats Publics Durables lancé par le Programme des Nations Unies pour l'Environnement, et après avoir exprimé son intérêt, le Liban a été sélectionné pour faire partie des pays pilotes pour la mise en exécution de l'Approche du GT de Marrakech sur les APD et ce à travers l'Institut des Finances Basil Fuleihan, l'agence de formation et de communication du Ministère des Finances.

Cette initiative vise à:

- Accompagner le développement des Achats Publics Durables au Liban par des activités de renforcement des capacités et une assistance à l'élaboration d'une politique nationale APD, en testant l'approche conçue par le GT de Marrakech sur les APD, piloté par la Suisse.
- Améliorer l'approche du GT de Marrakech sur les APD; et
- Tirer des conclusions de politique générale à partir des essais effectués et les soumettre à la session spéciale de la Commission du développement durable consacrée en 2010/11 aux modes de consommation et de production durables.

Etant l'un des pays pilotes, le Liban devrait agir en tant que partenaire à part entière et de mobiliser les ressources humaines et financières nécessaires pour assurer l'appropriation de l'approche en matière d'APD et la durabilité du projet. À cet égard, le Liban est censé désigner un Point focal national qui sera en charge de l'application de l'approche en matière d'APD dans le pays. Les résultats attendus pour le projet pilote, dont le PFN à la charge, sont les suivants:

- Évaluation de la situation initiale en termes d'achats durables
- Passage en revue de l'analyse légale concernant les achats publics durables
- Analyse du niveau de préparation du marché indiquant la capacité du secteur productif à répondre aux nouvelles exigences en matière d'achats publics, sur la base de la méthodologie de priorisation.
- Formation d'un groupe de fonctionnaires pour la mise en œuvre de l'approche en matière d'APD.
- Politique nationale en matière d'APD et plan d'action associé
- Informations et données nécessaires à la mise à jour de la page Internet du pays consacrée aux APD
- Leçons à tirer de la mise en œuvre des APD par le pays.

Le PFN devra établir un Comité de pilotage qui soutiendra l'exécution et l'évaluation régulière du projet et dont l'objectif consiste à orienter le travail du Point focal national

Suite P.3

Editée par:

معهد باسل فليحان المالي INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN

الجمهورية اللبنانية وزارة المالية REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTERE DES FINANCES

Sommaire

La préparation budgétaire: une base essentielle d'une bonne gestion des dépenses publiques 2
5 séminaires en 2010 dans le cadre du CHEDE-MED 2
Aux origines de la «juste valeur» 4

La préparation budgétaire: une base essentielle d'une bonne gestion des dépenses publiques

La prévision et la préparation budgétaire sont les bases essentielles d'une bonne gestion des dépenses publiques. En effet pour être pleinement efficaces les systèmes d' administration des dépenses publiques doivent imposer quatre formes de discipline budgétaire et financière: le contrôle de la masse globale des dépenses publiques pour s'assurer qu' elle ne dépasse pas les moyens de l' Etat, c'est à dire qu'elle est compatible avec les contraintes macro-économiques, les moyens effectifs de répartir les ressources en fonction de la politique des dépenses, les prestations efficientes des services publics, la réduction au minimum des couts financiers de la gestion budgétaire.
C'est la préparation du budget qui permet d'atteindre les objectifs de contrôle de la masse globale des dépenses publiques compatible avec les contraintes macro-économiques et de répartir les ressources en fonction de la politique des dépenses, et la réduction des couts financiers ne peut être effective que liée à une préparation du budget réaliste.
Reposant sur une évaluation macro-économique des recettes et du financement disponibles, dans l'idéal, le budget des dépenses doit-être complet, transparent, réaliste et orienté vers l'action. Pour être exhaustif et transparent, le budget doit être conforme aux principes de l'annualité[1], de l'unité budgétaire[2] et de l'universalité[3].
Ces principes sont essentiels pour garantir que, au stade de la préparation, toutes les propositions de dépenses publiques formulées dans le cadre de la politique budgétaire seront établies au vu de l'ensemble des opérations de l'Etat en fonction des priorités.

Par Dominique Bouley*

Les étapes essentielles de la préparation du budget:
Première étape: définir le cadre macro-économique permettant de déterminer la masse globale des dépenses budgétaires dans le cadre d'un niveau de déficit soutenable.
Deuxième étape: répartir cette masse globale entre les différents ministères tout en gardant une réserve budgétaire gérée par le ministère des finances.
Troisième étape: préparer une circulaire budgétaire contenant les instructions à l'intention des ministères et indiquer les plafonds indicatifs des dépenses globales des ministères.
Quatrième étape: les ministères dépensiers soumettent leur proposition au ministère des finances.
Cinquième étape: discussion et accord sur le budget au niveau du ministère des finances;
Sixième étape: Approbation du projet en conseil des ministres.

Situation actuelle:
La préparation budgétaire au Liban est établie conformément à la Constitution et à la loi et plus particulièrement à la loi sur la comptabilité publique de 1963. Cette préparation actuellement a connu des améliorations depuis quelques années avec la détermination d'un cadre global macro-économique, et d'un cadre budgétaire global à moyen terme permettant de fixer le montant global des dépenses. La circulaire budgétaire non implicitement prévue dans la loi de 1963, présente des directives aux différents ministères sur les variations de crédit sur certains postes de dépenses et des indications sur certaines grandes masses de crédit comme les salaires.
Cependant, par suite de la non-adoption des budgets 2006 à 2009, la préparation des budgets a de ce fait connu des vicissitudes néfastes à la mise en place de budgets exhaustifs, réalistes et transparents.

[1] Le budget est préparé pour une année et ne couvre qu'une année ou un exercice.
[2] Les recettes et les dépenses de l'Etat sont prévues et autorisées par un seul et même acte.
[3] Toutes les ressources sont versées dans un seul compte puis attribuées et versées en fonction des priorités de l'Etat.L'affectation de ressources à des fins spécifiques doit être proscrite.
[4] L' excédent primaire est égal à la différence entre les recettes et les dépenses qui n' incluent pas les dépenses d'intérêt de la dette.

Au Maroc, en France, en Italie et au Liban

5 séminaires en 2010 dans le cadre du CHEDE-MED

L'Institut des Finances Basil Fuleihan a accueilli dans ses locaux, le mardi 18 mai, le comité de pilotage du projet "Cycle des Hautes Etudes pour le Développement Economique en Méditerranée", pour discuter de l'organisation du Cycle de séminaires pour l'année 2010 ayant pour thème "La Méditerranée, quel développement durable?".
Le CHEDE-MED comprendra cinq séminaires organisés au Maroc, en France, en Italie et au Liban, entre septembre 2010 et janvier 2011.
Ce cycle est conçu pour être un espace de dialogue ouvert entre responsables de secteurs public et privé des rives nord et sud de la Méditerranée avec pour ambition de constituer un réseau d'acteurs du développement économique.
Le Comité de pilotage regroupe les quatre institutions organisatrices, l'Ecole italienne supérieure de l'économie et des finances, l'Institut marocain des finances, l'Institut des finances Basil Fuleihan, et l'Institut français de la gestion publique et du développement économique.

Problèmes rencontrés:

La confection des budgets malgré la quantification d' un montant global de dépenses considéré comme soutenable est faite sur une approche bas-haut avec l'absence de plafonds notifiés dans la circulaire budgétaire qui ne permet pas aux ministères de calculer leur estimations dans le cadre global. Ceci peut entrainer un dépassement pour l'ensemble des ministères nuisible à la soutenabilité du budget dans un contexte de nécessité de réduction du déficit budgétaire. L'excédent primaire[4] est actuellement limité et a un impact sur la croissance de la dette.

Malgré la circulaire budgétaire et le guide, adressés par le Ministère des finances, les informations concernant les justifications des requêtes de crédit sont souvent limitées ou absentes, seuls quelques ministères produisent des projets de budget avec des propositions justifiées pour les crédits demandés. Cette absence d' information peut conduire à des écarts considérables. Pour un même type de dépenses courantes, (frais de fonctionnement courant), les requêtes peuvent varier d'un ministère à un autre par agent, dans la proportion de un à vingt.

La présentation budgétaire est peu transparente avec l'introduction d'une notion de dépense de trésorerie qui dans ces dernières années était considérable. Il en est de même avec le contenu des parties 2A et 2B qui en fait correspondent à des dépenses courantes et non des dépenses d'équipement ou d'investissement.

Le montant global des projets annuels d'investissement est imprécis avec la présence de réinscription répétée de projets d'investissement non engagés. A cela s'ajoute les transferts à l'Electricité du Liban qui viennent rigidifier la structure des dépenses budgétaires limitant les possibilités d'améliorer les choix budgétaires pour une meilleure performance du budget annuel.

Lors de la discussion du projet du budget 2010 au conseil des ministres

Enfin, l'utilisation des reports de crédits non utilisés vient modifier considérablement le budget voté qui sera exécuté.

Les répercussions sont considérables au niveau de la gestion de la trésorerie et ne permettent pas une transparence des opérations d'exécution du budget. Le report de crédit doit être limité aux opérations d'investissement, qui bénéficie d'un financement extérieur.

Quelles améliorations?

Le ministère des finances et sa direction du budget ainsi que certains autres ministères ont entrepris des actions pour améliorer la préparation du budget.

Les circulaires budgétaires adressées aux différents ministères, depuis quelques années, contiennent des informations sur le cadre macro-économique dans lequel doit s'inscrire le projet de budget. Un cadre macro-économique à moyen terme est présenté permettant une base pour l'évaluation des crédits du projet de budget et les perspectives pour les années futures.

Un guide pour la préparation du budget a été préparé et transmis à l'ensemble des ministères. La Direction du budget évalue des normes pour un certain nombre de dépenses identiques à tous les services de l'Etat afin de rationaliser ces dépenses et d'améliorer le surplus primaire. Des plafonds indicatifs seront déterminés pour faciliter la tache des services financiers des ministères et les discussions avec la Direction du budget. Le ministère de l'Education a entrepris un important travail dans le cadre de l'amélioration de sa gestion avec l'évaluation de couts par élèves dans les différents enseignements.

Des études sont en cours pour une meilleure transparence des informations budgétaires avec la mise en œuvre de classifications budgétaires plus adaptées et plus modernes.

D'autres propositions d' amélioration sont à l'étude comme la mise en œuvre de budgets de performance, mais celles-ci sont plus délicates dans leur réalisation car liées à de nombreux préalables comme par exemple la révision des textes fondamentaux en matière budgétaire que cela soit la Constitution ou bien la loi de 1963.

*International Resident Budget preparation adivisor

Suite de l'article P.1

de manière à ce que le projet atteigne le résultat prévu. Les tâches du Comité de pilotage sont:

- Suivre l'avancée de la mise en œuvre du projet;
- Proposer des mesures correctives, le cas échéant;
- Approuver et ratifier les résultats du projet (intégrés à l'évaluation de situation, aux études de marchés et études légales, dans le plan d'action national, etc.);
- Fournir des conseils et des avis directifs au Point focal national;
- Servir de forum pour aborder les difficultés susceptibles de gêner la mise en œuvre du projet et proposer des solutions pour faire face aux obstacles identifiés.

Le projet recommande que le Comité de pilotage soit composé des représentants des Ministères des Finances, de l'Environnement, des Affaires sociales, du Travail, de l'Economie, de l'Industrie et du Commerce sans oublier des représentants de chambres de commerce et d'industrie, d'universités, d'organismes des Nations unies comme le PNUD ou l'UNOPS, et des réseaux des ONG.

Aux origines de la «juste valeur»

La question de la valorisation, substantielle depuis toujours dans les théories économiques néoclassiques, n'a fait qu'une apparition tardive et timide dans la doctrine financière. Pour J.-B. Williams, celui qui a élaboré les premiers concepts de la valeur en finance, *"la valeur de n'importe quel actif est donnée par la valeur présente de tous les flux financiers espérés que cet actif générera".*

Par Roger LOUTFI*

Autrement dit, la valeur d'un actif dépend non pas du coût d'acquisition antérieur mais plutôt des attributs futurs. C'est précisément dans ce cadre que se révèle la dichotomie entre la finance et la comptabilité en matière de conception de la valeur. Par essence, la comptabilité appréhende l'entreprise en se fondant sur son passé et en centrant sa démarche sur les coûts. La finance apparaît, au contraire, comme une projection de l'entreprise dans l'avenir; elle intègre la valeur qui résulte de la perception du risque et de la rentabilité future.

Le concept de la valeur suscite certes un grand intérêt, mais aussi beaucoup de scepticisme. La meilleure réponse réside peut-être dans la déclaration dénommée "le sophisme de Macnamara": *"Pour commencer, il s'agit de mesurer ce qui peut être mesuré facilement. Pas de problème, du moins jusqu'à un certain point. La deuxième étape est d'ignorer ce qui ne peut pas être mesuré facilement, ou de lui attribuer une valeur arbitraire. Ici la démarche devient artificielle et erronée. La troisième étape est de supposer que ce qui ne peut pas être mesuré facilement n'est pas réellement important. C'est de l'inconscience. La quatrième étape est de dire que ce qui ne peut pas être mesuré facilement n'existe pas vraiment. Et là, c'est du suicide".*

Dans la conception anglo-saxonne, la finalité de la comptabilité est d'informer les investisseurs sur le marché des valeurs mobilières. L'indicateur central de la performance que constitue le résultat doit refléter les fluctuations des marchés sur lesquels elle opère. Tel est le fondement de l'introduction de la juste valeur y compris lorsque les gains de valeur ne sont que potentiels et non matérialisés par une transaction.

De l'apparition du concept en 1975-1976 dans des normes du FASB à l'exposé-sondage de l'IASB présenté en mai 2009, le concept de la juste valeur a déjà une longue histoire. Durant cette période de plus de trente années, il a évolué, remplaçant d'ailleurs d'autres concepts alors utilisés. Figurant dans le corpus de l'IASB sous son nom anglais de "fair value", dont la traduction française ne peut être qu'approximative, la juste valeur a été définie comme le prix qu'une contrepartie indépendante serait prête à payer dans des conditions de concurrence normale pour obtenir un actif financier ou exigerait pour supporter un passif financier. On voit que sa force, sa justesse, vient de l'équilibre des relations entre les parties à la transaction envisagée. Notion complexe et fondamentale, la juste valeur s'impose d'ailleurs progressivement comme un principe de base de la comptabilité contribuant ainsi à une véritable révolution.

En décembre 1975, pour la première fois, la norme américaine FAS 12 (norme aujourd'hui abrogée) relative à la comptabilisation des titres de placement a utilisé le vocable de "fair value", mais le concept n'y a pas été vraiment défini. Des définitions, de plus en plus précises, sont apparues, par la suite, dans les normes FAS 13 relative aux contrats de location (novembre 1976), FAS 35 relative à la comptabilisation et la présentation de plans de retraite donnant droit à des avantages spécifiques (mars 1980), FAS 67 relative à la comptabilisation des coûts et des frais de location liés à des projets immobiliers (octobre 1982) et FAS 87 relative à la comptabilisation des engagements de retraite (décembre 1985).

Dans le cadre conceptuel du FASB (normes de concepts SFAC 1 à SFAC 7), il n'est fait mention de la notion de juste valeur qu'en de rares occasions (à l'exception de la norme SFAC 7 publiée en février 2000 alors que les six premières normes ont été publiées entre novembre 1978 et décembre 1985). Comme le FASB, l'IASC (devenu IASB en 2001) a publié un cadre conceptuel en 1989. Dans les premières normes IAS, le concept de juste valeur n'a pas été utilisé. Ainsi la norme IAS 16 "Comptabilisation des immobilisations corporelles", publiée en octobre 1981, utilisait le concept de valeur vénale. Cette notion a été reprise dans les normes IAS 17 "La comptabilisation des contrats de location" (mars 1982), IAS 18 "La constatation des produits" (juin 1982), IAS 20 "La comptabilisation des subventions publiques et les informations à fournir sur l'aide publique" (novembre 1982), IAS 22 "La comptabilisation des regroupements d'entreprises" (juin 1983) et IAS 25 "La comptabilisation des placements" (octobre 1985). Ce n'est qu'avec la norme IAS 32 "Instruments financiers: informations à fournir et présentation" qu'une première définition a été donnée en juin 1995, définition légèrement modifiée en 1998 et toujours en vigueur aujourd'hui.

En octobre 2008, on a vu l'IASB modifier en catastrophe l'IAS 39 "Instruments financiers" et l'IFRS 7 "Présentation des instruments financiers", et ce afin d'éviter justement une déstabilisation plus grande de marchés financiers déjà terriblement bousculés. Cette décision, prise sous la pression d'autorités politiques sans "due process", a relancé le débat sur la juste valeur.

Conscient du problème que la valeur de marché n'est donc la juste valeur que lorsque les marchés fonctionnent de façon disons idéale, c'est-à-dire lorsqu'ils sont profonds, transparents et liquides, l'IASC/IASB avait rejeté l'idée que tous les actifs et les passifs soient évalués à la juste valeur, selon la méthode dite de la "full fair value", et limité le champ d'application de la juste valeur aux actifs et passifs pour lesquels il existait a priori un marché, certains actifs et passifs financiers et quelques immobilisations. Et, dans l'hypothèse où les marchés ne fonctionneraient pas comme en théorie, qu'ils seraient par exemple illiquides, il avait proposé des substituts à la valeur de marché, et notamment une valeur d'utilité "value in use" obtenue à l'aide de modèles actuariels.

A ce jour, le FASB a publié en septembre 2006 une norme concernant la juste valeur (FAS 157 "Fair value measurements") complétée par quatre positions de la direction du FASB (FASB staff positions) alors que l'IASB n'a publié qu'un exposé-sondage en mai 2009 ("Fair value measurements") accompagné d'une base de conclusions et d'un guide d'application.

Ainsi, si l'on fait l'inventaire de l'utilisation du terme de juste valeur dans toutes les normes américaines, on peut constater que le pourcentage de normes utilisant ce concept était de 20% entre décembre 1973 et février 1979 (5 sur 25 normes) pour passer à 50% en juin 2009 (85 sur 168 normes). Alors que les IFRS font maintenant référence à la notion de juste valeur dans la quasi-totalité des normes.

Bien que les qualités attribuées à l'évaluation à la juste valeur procèdent généralement de raisonnements déductifs, de présomptions, voire même d'affirmations, les critiques dont elle est l'objet relèvent souvent de craintes et non d'insuffisances empiriquement mises en évidence.

Au total, la juste valeur n'est pas en soi un mal ou un bien, son utilisation comme principe général d'évaluation pourra poser de nombreux problèmes pratiques ou susciter d'importantes polémiques!

*Docteur ès Sciences de Gestion de l'Université de Picardie Jules Verne Chargé de cours à l'Université Libanaise-Faculté des Sciences Economiques et de Gestion Chef de l'Unité de législation et de politiques fiscales de la TVA